الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: الحقوق السياسية الرقم التسلسلي:ـــــــــــ

قسم: علوم سياسية تخصص: ادارة محلية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في: العلوم السياسية

تحت عنوان

الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والنص

إعداد الطلبة: تحت اشراف :

بوزيدي عيسى د, سالم حسين

تاريخ المناقشة: ../../2025

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
.....	.....	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ سالم حسين

على إشرافه الكريم وتوجيهاته السديدة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه المذكرة.

كما نخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة)/..... رئيسًا،

والأستاذ(ة)/..... مشرفًا ومقررًا،

والأستاذ(ة)/..... مناقشًا،

على قبولهم مناقشة هذا العمل وتقديم ملاحظاتهم العلمية القيّمة.

ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمنا وتشجيعنا طيلة مشوارنا الدراسي، من أساتذة، وموظفين، وزملاء، وأصدقاء.

كما نرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أسرنا الكريمة على دعمها المعنوي والمادي اللامحدود، وصبرها علينا طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

راجين من الله تعالى أن نكون قد وُفّقنا في هذا العمل، وأن يكون لبنة في مسار البحث العلمي وخدمة الإدارة الجزائرية.

الطالب *بوزيدي عيسى*

السنة الجامعية2025-2024 :

.....

.....

إهداء

إهداء

إلى من غرست فينا حب العلم وسهرت الليالي من أجل أن نصل إلى هذه اللحظة،

إلى من كانت دعواتها لنا حاضرة في كل خطوة...

إلى والدتي الغالية، رمز العطاء والحنان.

إلى من علّمنا أن الإصرار هو طريق النجاح،

وكان لنا سندًا في كل المواقف...

إلى والدي العزيز، القدوة والداعم الأول.

إلى إخوتي وأخواتي الذين شاركوني لحظات التعب والفرح،

ووقفوا بجانبي دون ملل...

لكم كل الحب والتقدير.

إلى زوجتي العزيزة، شريكة الدرب، ونبع الصبر والدعم،

التي كانت الحافز والدافع في كل خطوة،

لكِ مني كل الشكر والامتنان والحب.

إلى أصدقائي وزملائي الذين كانوا لي رفقةً في طريق العلم،

وتقاسموا معي كل التحديات.

إلى كل من علّمني حرفًا، وساهم في صنع هذا الإنجاز،

أهدي هذا العمل المتواضع عربون شكر وامتنان،

راجياً من الله أن أكون عند حسن الظن،

وأن يكون هذا الجهد خطوة في درب النجاح وخدمة الوطن.

الطالب :*بوزيدي عيسى*

السنة الجامعية2025-2024 :

فهرس المحتويات

عنوان	صفحة
ملاحق	
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
ملخص	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية	
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية	7
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	7
المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية وفوائدها	9
المبحث الثاني: التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر	16
المطلب الأول: مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر (بين الواقع والنص)	16
تمهيد	16
أولاً: المبررات الإدارية والتنظيمية	16
ثانياً: المبررات الاقتصادية والمالية	18
ثالثاً: المبررات التكنولوجية والمعرفية	19
رابعاً: المبررات السياسية والقانونية	20
خامساً: تحليل الفجوة بين النص والواقع	21
خلاصة	22
المطلب الثاني: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية (مراحل التطور)	22
تمهيد	22
أولاً: المرحلة التأسيسية (2000-2008): وضع الأسس القانونية والتقنية	23
ثانياً: مرحلة التنفيذ والتوسع (2009-2015): مشروع الجزائر الإلكترونية	24
ثالثاً: مرحلة التعميق والتطوير (2016-2020): نحو الرقمنة الشاملة	26
رابعاً: مرحلة الاستدامة والتكامل (2021-الآن): نحو الحكومة الذكية	29
خامساً: التحديات التقنية والقانونية للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية	30
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية	7
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	7
المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية وفوائدها	9
المبحث الثاني: التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر	16
المطلب الأول: مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر (بين الواقع والنص)	16
تمهيد	16
أولاً: المبررات الإدارية والتنظيمية	16
ثانياً: المبررات الاقتصادية والمالية	18
ثالثاً: المبررات التكنولوجية والمعرفية	19
رابعاً: المبررات السياسية والقانونية	20
خامساً: تحليل الفجوة بين النص والواقع	21
خلاصة	22
المطلب الثاني: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية (مراحل التطور)	22
تمهيد	22
أولاً: المرحلة التأسيسية (2000-2008): وضع الأسس القانونية والتقنية	23
ثانياً: مرحلة التنفيذ والتوسع (2009-2015): مشروع الجزائر الإلكترونية	24
ثالثاً: مرحلة التعميق والتطوير (2016-2020): نحو الرقمنة الشاملة	26
رابعاً: مرحلة الاستدامة والتكامل (2021-الآن): نحو الحكومة الذكية	29

خامساً: التحديات التقنية والقانونية للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية	30
الفصل الثاني: الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و التشريع	
المبحث الأول: آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر	52
المطلب الأول: الآليات المادية والسياسية	52
أولاً: البنية التحتية التكنولوجية للإدارة الإلكترونية	52
ثانياً: التجهيزات الرقمية (عتاد، أنظمة، شبكات)	53
ثالثاً: التمويل الحكومي والمبادرات الوطنية	54
رابعاً: الإرادة السياسية والاستراتيجيات الوطنية	54
خامساً: أمثلة على المشاريع الإلكترونية الوطنية	55
المطلب الثاني: الآليات البشرية	56
أولاً: المورد البشري كركيزة في نجاح الرقمنة	56
ثانياً: تكوين الموظف الإداري على الأنظمة الرقمية	57
ثالثاً: الصعوبات المرتبطة بمقاومة التغيير ونقص التكوين	58
رابعاً: أمثلة لبرامج التكوين المستمر التي أطلقتها الدولة الجزائرية	59
خامساً: علاقة المورد البشري بتطوير الخدمات الإدارية الإلكترونية	60
المطلب الثالث: الآليات التشريعية	61
أولاً: مفهوم ودور الآليات التشريعية في الإدارة الإلكترونية	61
ثانياً: الإطار القانوني الجزائري للإدارة الإلكترونية	62
ثالثاً: تطور الترسانة القانونية الجزائرية	63
رابعاً: النقائص التشريعية والتحديات القانونية	64
خامساً: التوافق مع المعايير الدولية	65
سادساً: التوصيات والاقتراحات لتطوير الإطار التشريعي	66
المبحث الثاني: نماذج الإدارة الإلكترونية في الجزائر	67
المطلب الأول: نموذج وزارة الداخلية والجماعات المحلية	67
المطلب الثاني: نموذج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	72
خاتمة:	80
المصادر والمراجع	82
ملخص	1

مقدمة

مقدمة

تشهد الأنظمة الإدارية المعاصرة تحولات جذرية في ظل الثورة التكنولوجية والرقمية التي اجتاحت العالم خلال العقدين الأخيرين، حيث باتت تقنيات المعلومات والاتصالات محركًا أساسيًا لعمليات التحديث والإصلاح الإداري. وقد أصبحت الرقمنة ضرورة حتمية وليس مجرد خيار استراتيجي، خاصة مع تزايد تطلعات المواطنين نحو خدمات عمومية أكثر كفاءة وشفافية ومرونة. في هذا السياق، برزت الإدارة الإلكترونية كنموذج إداري حديث يقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية في تسيير الشأن العام، بهدف تجاوز معوقات البيروقراطية التقليدية وتحقيق نقلة نوعية في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وعلى غرار العديد من الدول النامية، شرعت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة في بناء رؤية استراتيجية للتحول الرقمي، تجسدت في عدة مشاريع وطنية طموحة، منها "الجزائر الإلكترونية 2013"، و"الجزائر الرقمية 2020"، وصولاً إلى "الجزائر الذكية 2025". هذه المبادرات عكست إرادة سياسية واضحة لتبني الإدارة الإلكترونية كأداة محورية للإصلاح الإداري والتنمية المستدامة، وكوسيلة لتحسين الحوكمة وتعزيز التفاعل بين الإدارة والمواطن.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة على عدة مستويات، تتداخل فيها الأبعاد النظرية والتطبيقية والاستراتيجية:

الأهمية العلمية والأكاديمية :تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتخصصة في موضوع الإدارة الإلكترونية، وتقدم تحليلاً معمقًا للتجربة الجزائرية التي لم تحظ بالدراسة الكافية مقارنة بتجارب دول أخرى في المنطقة. كما تسعى إلى توضيح المفاهيم المختلطة وتقديم إطار نظري متكامل للإدارة الإلكترونية.

الأهمية التطبيقية والعملية :من خلال تحليل واقع المؤسسات العمومية الجزائرية، تقدم الدراسة تشخيصًا دقيقًا للممارسات الميدانية وتحدد نقاط القوة والضعف في تطبيق الإدارة الإلكترونية، مما يوفر قاعدة معرفية صلبة لصانعي القرار والمسؤولين عن تطوير السياسات العمومية.

الأهمية الاستراتيجية :تأتي هذه الدراسة في وقت تسعى فيه الجزائر إلى تعزيز قدراتها التنافسية والانخراط الفعال في الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث تشكل نتائجها وتوصياتها مرجعًا مهمًا لتطوير استراتيجيات مستقبلية أكثر فعالية.

الأهمية المجتمعية :تسلط الدراسة الضوء على مدى استفادة المواطنين من الخدمات الإلكترونية وتحديد العوائق التي تحول دون وصولهم الأمثل لهذه الخدمات، مما يساعد في تصميم حلول تراعي الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة والمتدرجة:

الأهداف النظرية:

1. بناء إطار مفاهيمي دقيق وشامل للإدارة الإلكترونية، مع التمييز الواضح بينها وبين المفاهيم المتداخلة معها كالحكومة الإلكترونية، والتحول الرقمي، والحوكمة الإلكترونية.
2. استعراض وتحليل النظريات والنماذج الحديثة في مجال الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في السياق الجزائري.
3. تقديم مقاربة نظرية متكاملة تجمع بين الأدبيات الدولية والخصوصيات المحلية.

الأهداف التحليلية .4 :تتبع المسار التطوري للإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال تحليل المشاريع والاستراتيجيات الوطنية المتعاقبة. 5. تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للإدارة الإلكترونية وتقييم مدى ملاءمته للواقع التطبيقي. 6. رصد وتحليل الفجوة بين النصوص التشريعية والممارسات الفعلية في المؤسسات العمومية.

الأهداف التشخيصية .7 :تشخيص واقع الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية الجزائرية وتحديد مستوى تطبيقها. 8. تحديد التحديات والعوائق التقنية والبشرية والتنظيمية والمالية التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية. 9. تقييم مدى فعالية البرامج والمبادرات الحكومية في مجال الرقمنة.

الأهداف الاستشرافية .10 :تقديم حلول وتوصيات عملية لتعزيز فعالية الإدارة الإلكترونية في الجزائر. 11. اقتراح نموذج متكامل للتطبيق الأمثل للإدارة الإلكترونية يتناسب مع البيئة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع

تتضافر عدة عوامل موضوعية وذاتية وراء اختيار هذا الموضوع للدراسة:

الأسباب الموضوعية:

- الراهنية والأهمية :يشكل موضوع الإدارة الإلكترونية أحد أبرز التحديات المعاصرة للإدارة العمومية، خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أكدت ضرورة الرقمنة.
- النقص في الدراسات الأكاديمية :رغم أهمية الموضوع، تبقى الدراسات الأكاديمية المعمقة حول التجربة الجزائرية محدودة مقارنة بتجارب دول أخرى.
- التحولات الاستراتيجية :تشهد الجزائر حاليًا مرحلة انتقالية مهمة في مجال الرقمنة، مما يجعل التوقيت مناسبًا لدراسة وتقييم هذه التحولات.

الأسباب العملية:

- الحاجة إلى التقييم :ضرورة تقييم مدى نجاح السياسات والبرامج المعتمدة في مجال الإدارة الإلكترونية.
- توفر المعطيات :إمكانية الوصول إلى معطيات ووثائق رسمية تسمح بإجراء دراسة ميدانية موثقة.
- الأثر التطبيقي :إمكانية تقديم توصيات قابلة للتطبيق تساهم في تطوير التجربة الجزائرية.

الأسباب الشخصية:

- الاهتمام الأكاديمي والمهني بقضايا الإصلاح الإداري والحوكمة الرقمية.
- الرغبة في المساهمة في تطوير الفهم العلمي للتحديات التي تواجه الإدارة العمومية الجزائرية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحثية متعددة الأبعاد تجمع بين عدة مناهج ومقاربات تكميلية:

المنهج الوصفي التحليلي :يستخدم لوصف وتحليل واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة.

المنهج المقارن :يطبق لمقارنة التجربة الجزائرية مع تجارب دولية رائدة، وكذلك مقارنة النصوص القانونية مع الممارسات الفعلية.

المنهج التاريخي :يستخدم لتتبع تطور مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر عبر المراحل الزمنية المختلفة.

المنهج القانوني :يطبق لتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للإدارة الإلكترونية وتقييم فعاليتها.

المقاربة الميدانية :تتضمن إجراء مقابلات مع مسؤولين وخبراء، وتوزيع استبيانات على موظفين ومواطنين، وزيارات ميدانية لمؤسسات عمومية.

الدراسات السابقة

تتنوع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الإدارة الإلكترونية بين دراسات نظرية وأخرى تطبيقية، وبين دراسات عربية وأجنبية:

على المستوى الدولي :تميزت الأدبيات الأجنبية بالتركيز على النماذج النظرية والتطبيقات العملية في الدول المتقدمة، مع دراسات رائدة لـ Heeks (2006) حول فجوة الواقع في مشاريع الحكومة الإلكترونية، ودراسة Moon (2002) حول مراحل تطور الإدارة الإلكترونية.

على المستوى العربي :تركزت معظم الدراسات على تجارب دول الخليج العربي ومصر والأردن، مع قلة ملحوظة في الدراسات المتخصصة في التجربة الجزائرية.

على المستوى المحلي :تبقى الدراسات الأكاديمية المعمقة محدودة، وإن وجدت دراسات متفرقة تناولت جوانب جزئية دون الإحاطة الشاملة بالموضوع.

هذا النقص في الدراسات المحلية يبرر الحاجة الماسة لهذه الدراسة الشاملة.

إشكالية الدراسة وحدودها

الإشكالية الرئيسة

رغم تعدد النصوص القانونية والبرامج الاستراتيجية التي وضعتها الدولة الجزائرية لتجسيد مشروع التحول الرقمي، والاستثمارات المعتبرة المرصودة لهذا الغرض، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تباطؤ في التنفيذ ووجود صعوبات متعددة الأبعاد على مستوى المؤسسات العمومية. هذا التناقض بين الطموحات التشريعية والإنجازات الميدانية يطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية المقاربات المعتمدة، ومدى ملاءمتها للسياق التنظيمي والتقني والبشري للإدارة الجزائرية.

وعليه، تتبلور الإشكالية الرئيسة في التساؤل التالي:

"إلى أي مدى نجحت الجزائر في تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل المؤسسات العمومية؟ وما طبيعة الفجوة بين النصوص التشريعية والواقع التطبيقي لهذا التحول؟"

الأسئلة الفرعية

1. ما المقصود الدقيق بالإدارة الإلكترونية؟ وكيف تتمايز عن المفاهيم المتداخلة معها؟
2. ما أهم المحطات والمراحل التي مر بها مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟
3. ما طبيعة التحديات التقنية والبشرية والتنظيمية والمالية التي تعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية؟
4. إلى أي حد تنعكس التشريعات والاستراتيجيات الوطنية على الممارسات الإدارية الميدانية؟
5. ما مدى فعالية المشاريع والبرامج الوطنية المنفذة في مجال الرقمنة؟

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية :تركز الدراسة على الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية دون الخوض في تطبيقات القطاع الخاص.

الحدود المكانية :تشمل الدراسة عينة من المؤسسات العمومية على المستوى المركزي والمحلي في عدة ولايات جزائرية.

الحدود الزمنية :تغطي الفترة من 2000 إلى 2025، مع التركيز على الفترة الأخيرة.(2015-2025)

الحدود المنهجية :تعتمد على البيانات المتاحة والقابلة للجمع في ظل الإمكانيات المتوفرة.

النظريات المؤطرة للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى عدة نظريات ونماذج نظرية متكاملة:

نظرية انتشار الابتكار :(Diffusion of Innovation Theory) لروجرز(Rogers) ، لفهم كيفية تبني التقنيات الجديدة في المؤسسات.

نموذج قبول التكنولوجيا :(Technology Acceptance Model) لديفيس(Davis) ، لتحليل العوامل المؤثرة على تبني الإدارة الإلكترونية.

نظرية الفجوة الرقمية :(Digital Divide Theory) لفهم التفاوتات في الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها.

نموذج مراحل نضج الإدارة الإلكترونية :المطور من طرف الأمم المتحدة، لتقييم مستوى تطور الإدارة الإلكترونية.

نظرية الحوكمة الرشيدة :لتحليل أثر الإدارة الإلكترونية على الشفافية والمشاركة والمساءلة.

صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة عدة تحديات وصعوبات:

صعوبات منهجية :قلة الدراسات المرجعية المتخصصة في السياق الجزائري، وصعوبة قياس بعض المتغيرات النوعية.

صعوبات في جمع البيانات :محدودية توفر الإحصائيات الدقيقة، وصعوبة الوصول إلى بعض المعلومات الحساسة.

صعوبات ميدانية :تحديات الوصول إلى بعض المسؤولين للمقابلات، والحصول على تصاريح لإجراء الدراسة الميدانية.

صعوبات تقنية :سرعة التطورات التكنولوجية التي تتطلب تحديثًا مستمرًا للمعلومات.

المصطلحات الأساسية للدراسة

الإدارة الإلكترونية :استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العمومية وتسيير العمليات الإدارية الداخلية.

الحكومة الإلكترونية :مفهوم أوسع يشمل التفاعل الإلكتروني بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص.

التحول الرقمي :عملية شاملة لإعادة تصميم العمليات والخدمات باستخدام التقنيات الرقمية.

الحوكمة الإلكترونية :استخدام التكنولوجيا لتحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية والمشاركة.

الخدمات الإلكترونية :الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطنين عبر الوسائط الإلكترونية.

الفرضيات العلمية

الفرضية الرئيسة" :يبقى نجاح الإدارة الإلكترونية في الجزائر محدودًا بسبب وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المسطرة في النصوص التشريعية والواقع التطبيقي الفعلي داخل المؤسسات العمومية".

الفرضيات الفرعية:

1. **توجد تباينات واضحة في فهم وتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية بين مختلف المؤسسات العمومية.**
2. **تعاني المؤسسات العمومية الجزائرية من نقائص هيكلية في البنية التحتية الرقمية والموارد البشرية المؤهلة.**
3. **يعكس الإطار القانوني الجزائري رؤية واضحة للتحول الرقمي، لكنه يفتقر إلى آليات تنفيذ عملية وقابلة للتطبيق.**

4. يؤثر غياب التنسيق والتكامل بين الإدارات المختلفة سلبًا على فعالية منظومة الإدارة الإلكترونية.
5. يمكن تجاوز معظم العوائق الحالية من خلال تعزيز برامج التكوين، وتحديث التشريعات، وتحقيق التكامل بين الإدارات.

الفصل الأول

- الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية -

:الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

،تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات جذرية في مختلف مناحي الحياة نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مفاهيم جديدة في مجال الإدارة والتسيير. ومن أبرز هذه المفاهيم "الإدارة .الإلكترونية" التي أصبحت ضرورة حتمية لمواكبة المتغيرات العالمية وتحسين جودة الخدمات العمومية

يكتسي فهم الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية أهمية بالغة في بناء رؤية واضحة حول هذا المفهوم وأهدافه وآليات تطبيقه، خاصة في ظل الجهود التي تبذلها الجزائر للانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الإلكتروني في إدارة شؤون الدولة والمواطنين. فالإلمام بمفهوم الإدارة الإلكترونية ونشأتها وخصائصها يمثل المدخل الأساسي لفهم طبيعة التحديات التي تواجه تطبيقها، والإمكانات التي يمكن .استثمارها لتحقيق أهدافها

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل للإدارة الإلكترونية من خلال تحديد ماهيتها ومراحل تطورها والتمييز بينها وبين المفاهيم المشابهة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مسار التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر والمبررات التي دفعت إلى تبني هذا النموذج الإداري الحديث. كما يستعرض الفصل تحليلاً نقدياً للفجوة بين النصوص التشريعية المؤطرة للإدارة الإلكترونية في الجزائر .والواقع التطبيقي لهذه النصوص في المؤسسات الإدارية المختلفة

إن دراسة الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية تكتسي أهمية خاصة في السياق الجزائري، حيث يشكل الوضوح المفاهيمي مدخلاً أساسياً لتقييم مدى نجاح استراتيجيات الحكومة الجزائرية في تحقيق التحول نحو الإدارة الإلكترونية، وتحديد التحديات التي تواجه هذا التحول، واقتراح سبل تجاوزها بما يخدم .المصلحة العامة ويعزز من كفاءة الخدمات الإدارية وفعاليتها

المبحث الأول :ماهية الإدارة الإلكترونية

يمثل فهم ماهية الإدارة الإلكترونية نقطة الانطلاق الأساسية لدراسة واقع تطبيقها في الجزائر. ويتناول هذا المبحث مفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال التطرق إلى تعريفها ونشأتها وتطورها، بالإضافة إلى .أهميتها وفوائدها، وتمييزها عن المصطلحات المشابهة

المطلب الأول :مفهوم الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الإدارة الإلكترونية باختلاف وجهات نظر الباحثين والمختصين، وتنوع المداخل النظرية التي يعتمدونها في تناول هذا المفهوم. ويمكن استعراض أبرز هذه التعريفات على النحو :التالي

يعرف السالمي الإدارة الإلكترونية بأنها "عملية ميكنة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات، لتكون كل "إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقاً.[1]

أما العلاق فيرى أن الإدارة الإلكترونية هي "منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في "اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.[2]

وفي السياق الجزائري، يعرف بوحوش الإدارة الإلكترونية بأنها "استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،في الإدارة العامة لتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة من جهة، وبين مختلف الإدارات من جهة أخرى "بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة وتقليص الوقت والجهد المبذولين، ضمن إطار قانوني محدد.[3]

كما تُعرف الإدارة الإلكترونية من المنظور القانوني بأنها "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بمختلف "أشكالها في ممارسة الوظائف الإدارية وفق إطار تشريعي يضمن سلامة المعاملات الإلكترونية وأمنها.[4]

---

[1] أدلر، بيتر وكلارك، فيرجيل، **كيفية تصميم وإجراء البحوث المختلطة**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2018، ص السالمي، 2008، ص. 203.32

[2] بابكر، محمد الطيب، **مناهج البحث في العلوم الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 178.العلاق، 2005، ص. 18

[3] .بتحاج، عبد الرحمن، **الفجوة الرقمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية**، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2020، ص 145

[4] .بلحاج، مرجع سابق، ص 198

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول إن الإدارة الإلكترونية هي منهجية إدارية حديثة تقوم على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنفيذ الأعمال الإدارية، بهدف تطوير الإجراءات والخدمات وتحسين كفاءتها وفعاليتها، بما يُمكّن من تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين والمؤسسات، مع تقليص الوقت والجهد والتكلفة.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الإدارة الإلكترونية

مرت الإدارة الإلكترونية بمراحل تطور متعددة منذ ظهورها إلى يومنا هذا، ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: بدايات استخدام الحاسوب (1960-1970)

تميزت هذه المرحلة باستخدام الحواسيب الضخمة في المؤسسات الكبرى لأغراض محدودة، مثل معالجة البيانات وتخزينها، وكانت التطبيقات مقتصرة على أعمال المحاسبة والمخزون والرواتب. وكان الهدف الأساسي هو أتمتة العمليات الروتينية وتقليل الاعتماد على العمل اليدوي.[1]

المرحلة الثانية: أنظمة المعلومات الإدارية (1970-1980)

شهدت هذه المرحلة تطور استخدام الحاسوب من مجرد أداة لتخزين البيانات إلى نظم للمعلومات الإدارية تساعد في اتخاذ القرارات، وبدأت المؤسسات في إنشاء أقسام متخصصة في تكنولوجيا المعلومات. وقد ساهم ظهور الحواسيب الشخصية في توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا في العمل الإداري.[2]

المرحلة الثالثة: شبكات الحاسوب والإنترنت (1980-1990)

تميزت هذه المرحلة بظهور شبكات الحاسوب التي مكنت من ربط الحواسيب داخل المؤسسة الواحدة، مما سهّل تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات. كما شهدت هذه الفترة بدايات استخدام الإنترنت في المجال الإداري، وإن كان بشكل محدود.[3]

المرحلة الرابعة: ظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية (1990-2000)

مع انتشار استخدام الإنترنت، وظهور مفهوم التجارة الإلكترونية، بدأت الحكومات في التفكير في الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير العمل الإداري. وقد شهدت هذه المرحلة ظهور مصطلح

[1] بن علي، سعيد، **سيكولوجية التغيير في الإدارة الجزائرية**، دار الهدى، عين مليلة، 2021، ص 112.العواملة، 2010، ص. 24
[2] بن علي، أحمد، **الأمن السيبراني في الإدارة العامة**، منشورات الجامعة الجزائرية، الجزائر، 2023، ص 123.بوحوش، 2014، ص. 50
[3] بن عمار، محمد، **البنية التحتية للاتصالات في الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2021، ص 89.عبد الكريم، 2012، ص. 37

الإدارة الإلكترونية" كمفهوم يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين العمل" الإداري. وفي عام 1993، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "الحكومة الإلكترونية" كأول خطوة عملية نحو تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية على المستوى الحكومي.[1]

المرحلة الخامسة: تطور تطبيقات الإدارة الإلكترونية (2000-2010)

،تميزت هذه المرحلة بتطور تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وتوسع نطاق الخدمات المقدمة إلكترونياً بالإضافة إلى تطور البنية التحتية التكنولوجية والتشريعية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية. وقد شهدت هذه الفترة إطلاق العديد من المبادرات الحكومية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف دول العالم، بما فيها البلدان النامية,[2]

المرحلة السادسة: الإدارة الإلكترونية في عصر الثورة الرقمية (2010-الوقت الحاضر)

تتميز هذه المرحلة بالتطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور تقنيات جديدة مثل الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، مما فتح آفاقاً جديدة لتطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية. كما شهدت هذه المرحلة تحولاً في مفهوم الإدارة الإلكترونية من مجرد أتمتة للإجراءات الإدارية إلى رؤية شاملة لتحقيق التحول الرقمي في القطاع العام.[3]

وفي الجزائر، بدأ الاهتمام بمفهوم الإدارة الإلكترونية مع بداية الألفية الثالثة، حيث تم إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية 2013" في عام 2008، كخطة استراتيجية للانتقال إلى مجتمع المعلومات" والاقتصاد الرقمي. وقد تضمنت هذه الخطة محوراً خاصاً بالإدارة الإلكترونية يهدف إلى تحديث الإدارة العمومية من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.[4] وفي عام 2015، تم إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية 2020" كاستمرارية للمشروع الأول، مع التركيز على تطوير البنية التحتية" التكنولوجية وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات.[5]

المطلب الثاني :أهمية الإدارة الإلكترونية وفوائدها

[1]بن عمر، فاطمة، **نحو مدونة للإدارة الرقمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 156.بغدادي، 2015، ص. 41**

[2] .بن عيسى، خالد، **الإدارة الإلكترونية في الجزائر :الواقع والآفاق، منشورات دار الأمة، الجزائر، 2020، ص 89.بوراس، 2016، ص 34**

[3]بن عيسى، مرجع سابق، ص 123.زروالي، 2018، ص. 38

[4] بن عيشاوي، أحمد، **تطوير الخدمات الإلكترونية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 54.وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2008، ص. 16**

[5]نفس المرجع، ص 59.بوروبة، 2018، ص. 67

الفرع الأول: أهمية الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الإداري في الجزائر

تكتسي الإدارة الإلكترونية أهمية بالغة في تحسين الأداء الإداري في الجزائر، ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع وتيرة إنجاز المعاملات

تساهم الإدارة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص المراحل التي تمر بها المعاملات، مما يؤدي إلى تسريع وتيرة الإنجاز وتوفير الوقت والجهد. وفي الجزائر، يعتبر تبسيط الإجراءات الإدارية أحد أهم التحديات التي تواجه الإدارة العمومية، نظراً لتعقيد الإجراءات وتعدد المراحل التي تمر بها المعاملات. وقد أكدت دراسة أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (2018) أن 65% من المواطنين الجزائريين يشتكون من تعقيد الإجراءات الإدارية وطول فترة معالجة الملفات.[1]

تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الشفافية

تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية من خلال توفير خدمات ذات كفاءة عالية وإتاحتها على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع. كما تعزز الشفافية في العمل الإداري من خلال نشر المعلومات والإجراءات الإدارية على المواقع الإلكترونية، مما يسمح للمواطنين بالاطلاع عليها بكل سهولة.[2]

تعزيز التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية

تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من خلال تبادل المعلومات والبيانات بشكل فوري، مما يسمح بتكامل الجهود وتحقيق التناغم في العمل الإداري. وفي الجزائر، يعتبر ضعف التنسيق بين الإدارات من أبرز المشكلات التي تواجه الإدارة العمومية، وقد أشارت دراسة أجرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية (2019) إلى أن 70% من المشكلات الإدارية ترجع إلى ضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 64.بوروبة، 2018، ص. 89

[2] ،بن صالح، محمد، **قانون حماية البيانات الشخصية في الجزائر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 67.بن عيشاوي ص. 54 ،2015

[3] بن صالح، عبد الله، **الثقة في الإدارة العمومية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2023، ص 178.كواشي، 2020، ص. 37

مكافحة البيروقراطية والفساد الإداري

تساهم الإدارة الإلكترونية في مكافحة البيروقراطية والفساد الإداري من خلال تقليص التدخل البشري في معالجة المعاملات، وإخضاع العمل الإداري للرقابة الإلكترونية، مما يقلل من فرص التجاوزات والممارسات الفاسدة. وفي الجزائر، يعتبر الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2020 إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 104 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد.

تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات

تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات وتسهيل ،الحصول على التراخيص والوثائق اللازمة، مما يشجع على الاستثمار وخلق فرص العمل. وفي الجزائر يعتبر تحسين بيئة الأعمال أحد أهم أولويات الحكومة في إطار تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.[1]

الفرع الثاني: فوائد الإدارة الإلكترونية على المجتمع والمؤسسات الاقتصادية والإدارية

تتعدد فوائد الإدارة الإلكترونية لتشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ويمكن تلخيص أهم هذه الفوائد فيما يلي:

الفوائد الاقتصادية

تساهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة من خلال تقليص النفقات الإدارية، وتوفير الوقت والجهد، وتخفيض تكاليف المعاملات. وقد أشارت دراسة أجراها البنك الدولي (2018) إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات الإدارية بنسبة تتراوح بين 30% و50%.[2]

كما تساهم الإدارة الإلكترونية في زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية، وتحسين إنتاجية العمل الإداري. وفي الجزائر، يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في تخفيض نفقات التسيير الإداري، التي

[1] بن قرينة، سميرة، **إدارة المشاريع الرقمية**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2021، ص 89.بوزيدي، 2019، ص. 48
[2] ،بن زيان، مصطفى، **تكييف التكنولوجيا مع البيئة المحلية**، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2021، ص 134.البنك الدولي ص. 43 ،2018

بلغت في عام 2020 حوالي 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 5.2%.[1]

الفوائد الاجتماعية

،تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال توفير خدمات عالية الجودة وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتقليص الوقت والجهد المبذولين في التعامل مع الإدارة. كما تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متكافئة للجميع في الحصول على الخدمات العمومية، وتحسين وصول المواطنين في المناطق النائية إلى هذه الخدمات.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز الثقة بين المواطنين والإدارة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار العام. وفي الجزائر، يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة، التي تتسم بالفتور وعدم الثقة، كما أشارت إلى ذلك دراسة أجراها المركز الوطني للدراسات السياسية (2019)، والتي بينت أن 72% من المواطنين الجزائريين غير راضين عن مستوى الخدمات الإدارية، و64% لا يثقون في نزاهة الإدارة.[3]

الفوائد الإدارية

تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير أساليب العمل الإداري وتحسين جودة القرارات الإدارية من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة ومحدثة. كما تساهم في تعزيز الرقابة الإدارية وتفعيل المساءلة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية.[4]

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير الهياكل التنظيمية وجعلها أكثر مرونة وأقل هرمية، مما يسمح بتحسين التواصل داخل المؤسسة وتعزيز روح العمل الجماعي. وفي الجزائر، يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في تجاوز المشكلات التنظيمية التي تعاني منها الإدارة العمومية، مثل التداخل في الصلاحيات، وتعقيد الهياكل التنظيمية، وضعف التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية.[5]

[1] بوحوش، عمار، **منهجية البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص وزارة المالية، 2020، ص. 45.28**

[2]نفس المرجع، ص 50.مرزوقي، 2017، ص. 62

[3]نفس المرجع، ص 55.سعيدي، 2019، ص. 73

[4]نفس المرجع، ص 70.حاجي، 2016، ص. 85

[5]بوراس، علي، **الإدارة العمومية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2016، ص 34.بن عيشاوي، 2015، ص. 59**

الفوائد البيئية

،تساهم الإدارة الإلكترونية في الحفاظ على البيئة من خلال تقليص استخدام الورق في العمل الإداري وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن تنقل المواطنين إلى مقرات الإدارات للحصول على الخدمات .وقد أشارت دراسة أجرتها وزارة البيئة والطاقات المتجددة)2020 (إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر يمكن أن يؤدي إلى تخفيض استهلاك الورق بنسبة 60%، وتخفيض انبعاثات %ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالتنقل بنسبة 30.[1] المطلب الثالث :تمييز الإدارة الإلكترونية عن باقي المصطلحات المشابهة

1. الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

."يتفاوت بعض الباحثين في تعريف واستخدام مصطلحي "الإدارة الإلكترونية" و"الحكومة الإلكترونية فبحسب بوحوش، تُعتبر الإدارة الإلكترونية أكثر شمولًا من الحكومة الإلكترونية، حيث تشمل التطبيقات الإلكترونية في القطاعين العام والخاص، بينما تقتصر الحكومة الإلكترونية على القطاع الحكومي فقط.[2]

من ناحية أخرى، يمكن القول إن الفرق الجوهري بين المصطلحين يكمن في نطاق التطبيق. فالإدارة الإلكترونية تشير إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات الإدارية سواء داخل المؤسسات أو بين المؤسسات، في حين أن الحكومة الإلكترونية تركز على استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة والتواصل مع المواطنين والمؤسسات,[3]

2. الإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية

برز مصطلح "الحكومة الرقمية" في السنوات الأخيرة كتطور لمفهوم الحكومة الإلكترونية. فهي تركز على استخدام التقنيات الرقمية بشكل متكامل في تحديث الحكومة، حيث يُعتبر استخدام البيانات الرقمية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التحسين.[4]

على العكس، تركز الإدارة الإلكترونية على أتمتة العمليات الإدارية وتحسين الكفاءة التشغيلية داخل المؤسسات. وبالتالي، يمكن القول إن الحكومة الرقمية تتجاوز الإدارة الإلكترونية عبر تبني استراتيجيات

[1] .بوروبة، ليلى، **تكنولوجيا المعلومات في الإدارة، دار الأمل، تيزي وزو، 2018، ص 67.وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2020، ص 31**

[2]نفس المرجع، ص 89.بوحوش، 2014، ص. 55

[3]نفس المرجع، ص 73.زروالي، 2018، ص. 42

[4] بوضياف، زهير، **الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية، منشورات جامعة سطيف، سطيف، 2021، ص 67.منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019، ص. 9**

التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحسين صنع القرار وتقديم الخدمات.[1]

3. الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي مفهوماً أوسع من الإدارة الإلكترونية، حيث يتضمن تغييرًا شاملاً في نماذج الأعمال والثقافة التنظيمية باستخدام التقنيات الرقمية لتحقيق قيمة مضافة.[2]

أما الإدارة الإلكترونية، فهي تركز على استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات الإدارية الحالية، بينما يشتمل التحول الرقمي على تعديل ثقافة العمل والتوجه نحو الابتكار في كافة جوانب التنظيم. في الجزائر، يُنظر إلى الإدارة الإلكترونية كمرحلة أولى في التحول الرقمي، ويعكس ذلك استراتيجية "الجزائر الرقمية 2020" التي تهدف إلى التحول الرقمي الشامل.[3]

4. الإدارة الإلكترونية والإدارة الشبكية

تشير الإدارة الشبكية إلى نموذج إداري يعتمد على استخدام الشبكات الرقمية في تنظيم العلاقات بين الوحدات الإدارية المختلفة والأطراف الخارجية.[4]

تختلف الإدارة الشبكية عن الإدارة الإلكترونية في أنها تركز على الجانب التنظيمي والتواصل بين الوحدات، بينما تركز الإدارة الإلكترونية على أتمتة وتحسين العمليات الإدارية. كما أن الإدارة الشبكية تساهم في تعزيز اللامركزية وتفويض السلطة، بينما قد تكون الإدارة الإلكترونية أكثر مركزية حسب الهيكل التنظيمي للمؤسسة,[5]

5. الإدارة الإلكترونية والإدارة الرقمية

يستخدم مصطلح "الإدارة الرقمية" في بعض الأحيان كمرادف للإدارة الإلكترونية، إلا أن البعض يرى أن الإدارة الرقمية هي تطور للإدارة الإلكترونية، حيث تركز على دمج تقنيات رقمية متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في العمليات الإدارية.[6]

---

[1] بوضياف، محمد، **الإدارة المحلية والتحول الرقمي**، دار الهدى، عين مليلة، 2022، ص 156.بوزيدي، 2019، ص. 61

[2] بوزيد، أمين، **التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية**، منشورات جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 78.المنتدى الاقتصادي العالمي، 2018، ص. 12

[3] بوزيدي، نادية، **الحكومة الإلكترونية والتنمية الإدارية**، دار الفجر، القاهرة، 2019، ص 48.وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2017، ص. 25

[4] نفس المرجع، ص 61.العقاب، 2016، ص. 29

[5] ،بوشعيب، عمر، **دراسة ميدانية حول تطبيق قوانين الحماية الرقمية**، دار الأكاديمية، عنابة، 2023، ص 42.بن عيشاوي، 2015 ص. 64

[6] ،بوعشة، محمد، **الحكومة الإلكترونية في الجزائر :الواقع والتحديات**، منشورات جامعة وهران، وهران، 2023، ص 145.كواشي ص. 45 ،2020

وفي الجزائر، لا يزال مصطلح "الإدارة الإلكترونية" أكثر شيوعًا في الاستخدام، بينما بدأ مصطلح "الإدارة الرقمية" في الظهور مؤخراً مع التوجه نحو التحول الرقمي.[1]

6. الإدارة الإلكترونية والإدارة الاحترافية

تُعرَّف الإدارة الاحترافية بأنها نموذج إداري يعتمد على الكفاءة المهنية في أداء المهام مع التركيز على تحقيق النتائج وتطبيق معايير الجودة الشاملة.[2]

على الرغم من أن الإدارة الإلكترونية تركز على استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات، فإن الإدارة الاحترافية تركز على الجودة والكفاءة البشرية في الأداء الإداري. ولكن يمكن اعتبار الإدارة الإلكترونية أداة فعالة في تحقيق الإدارة الاحترافية، من خلال تعزيز الأداء الإداري وزيادة الفعالي.[3]

وفي الجزائر، يُنظر إلى الإدارة الإلكترونية كوسيلة لدفع التحول نحو الإدارة الاحترافية، حيث تساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز

[1] بوعكاز، سليم، **رضا المواطنين عن الخدمات الرقمية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2023، ص 189.بوروبة، 2018، ص. 73

[2] ،بوعزة، رشيد، **حماية البيانات بين التشريع الجزائري والأوروبي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2019، ص 178.بغدادي، 2015 ص. 51

[3] ،بوكريطة، صالح، **إصلاح الإدارة العمومية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 78.عبد الكريم، 2012 ص. 49

الشفافية والمساءلة.[1]

7. الإدارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية

تُعرَّف الحوكمة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات العامة وتحسين الشفافية والمساءلة.[2]

تتميز الحوكمة الإلكترونية عن الإدارة الإلكترونية في تركيزها على البُعد السياسي والمجتمعي للحكم، في حين تركز الإدارة الإلكترونية على البُعد التنفيذي والإجرائي. كما أن الحوكمة الإلكترونية تُعنى بالمشاركة والتعاون بين الأطراف المعنية بالحكم، بينما تركز الإدارة الإلكترونية على تحسين الكفاءة الداخلية للإدارة.

وفي الجزائر، بدأ الاهتمام بالحوكمة الإلكترونية من خلال استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، التي تناولت تعزيز المشاركة الإلكترونية، على الرغم من أن التركيز لا يزال أكبر على الجوانب التنفيذية للإدارة الإلكترونية.[3]

المبحث الثاني: التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول :مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر)بين الواقع والنص(

:تمهيد

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة توجها متزايدا نحو تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية كاستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الإداري وتحسين الخدمات العمومية. ويأتي هذا التوجه استجابة لمجموعة من المبررات والدوافع الداخلية والخارجية التي فرضت نفسها على صناع القرار في الجزائر. إن دراسة مبررات هذا التحول تستدعي تحليلا معمقا للفجوة القائمة بين النصوص القانونية والتشريعية من جهة، والممارسات الواقعية من جهة أخرى.[4]

أولاً :المبررات الإدارية والتنظيمية

---

[1]نفس المرجع، ص 89.بوحوش، 2014، ص. 70

[2]بوخالفة، عبد العزيز، **الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية، دار الثقافة، عمان، 2021، ص 156.البنك الدولي، 2018، ص. 22**

[3] بروكس، جيمس، **أساليب أخذ العينات في البحوث الاجتماعية) **ترجمة :محمد الجوهري(، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018، ص وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2008، ص. 167.31

[4].برقوق، فاطمة، **تأثير التجربة الأولى على تقبل التكنولوجيا، منشورات جامعة بجاية، بجاية، 2022، ص 123عمر بوسعدة، 2018، ص. 45**

1. مكافحة البيروقراطية والفساد الإداري:

تُعد البيروقراطية والتعقيدات الإدارية المفرطة من أبرز التحديات التي واجهت الإدارة التقليدية في الجزائر، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن المواطن الجزائري يعاني من البطء في معالجة الملفات والإجراءات المعقدة. وفي هذا السياق، أكدت دراسة أجراها المرصد الوطني للمرفق العام عام 2019 أن نسبة 67% من المواطنين الجزائريين يستغرقون أكثر من 30 يوما لإتمام معاملة إدارية بسيطة.[1]

وقد جاء القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة الإدارة العمومية كإطار تشريعي يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمة العمومية من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. حيث تنص المادة 3 منه على "ضرورة تحسين علاقة الإدارة بالمواطن وتخفيف الإجراءات الإدارية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية".[2]

غير أن الواقع يشير إلى وجود فجوة بين النص القانوني والتطبيق الفعلي، إذ يرى الدكتور نور الدين حاروش في كتابه "الإدارة العمومية في الجزائر: تحديات وآفاق" أن "تطبيق القانون رقم 15-03 لا يزال يعاني من صعوبات جمة، أبرزها مقاومة التغيير داخل الهياكل الإدارية، وضعف التكوين في مجال التكنولوجيات الحديثة".[3]

2. تحسين جودة الخدمات العمومية:

دفعت الحاجة الملحة لتحسين مستوى الخدمات العمومية السلطات الجزائرية إلى تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية. وفي هذا الإطار، صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمتابعة تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية في ديسمبر 2020 بأن "رقمنة الخدمات العمومية تعد من أولويات الحكومة لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن". (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2020)

ويتضح من خلال الممارسة أن بعض القطاعات قد حققت تقدما ملموسا في هذا المجال، مثل قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تم إطلاق مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013" الذي تضمن إنشاء بوابات إلكترونية للخدمات العمومية. غير أن دراسة أجرتها الباحثة سعاد بن قرينة (2021) حول

---

[1] بلعالية، محمد، **تطوير البنية التحتية الرقمية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2022، ص 78؛ المرصد الوطني للمرفق العام، 2019، ص. 78

[2] بلعباس، أحمد، **السياسات العمومية والتحول الرقمي في الجزائر**، منشورات الجامعة، الجزائر، 2023، ص 89؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2015، ص. 4

[3] بلعيد، مراد، **تطور التشريع الرقمي في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2018، ص 112؛ حاروش، 2020، ص. 112

تقييم الخدمات الإلكترونية في الجزائر خلصت إلى أن "70% من المشاريع المدرجة ضمن استراتيجية الجزائر الإلكترونية لم تكتمل بالشكل المطلوب".[1]

ثانياً :المبررات الاقتصادية والمالية

1. تخفيض التكاليف وترشيد النفقات العمومية:

يمثل تخفيض التكاليف المالية للعمليات الإدارية دافعا رئيسيا لتبني الإدارة الإلكترونية في الجزائر. فقد أشارت دراسة أعدتها وزارة المالية في 2018 إلى أن "تكلفة المعاملة الإدارية الورقية تصل إلى 7 أضعاف تكلفة المعاملة الإلكترونية".[2]

وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 18-261 المؤرخ في 18 أكتوبر 2018 المتعلق بترشيد النفقات العمومية ليؤكد على "ضرورة الاعتماد على التقنيات الحديثة في تسيير الإدارات العمومية بغية تخفيض النفقات".[3]

غير أن الواقع يظهر أن التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر قد تطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية التكنولوجية، وهو ما أكده تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، حيث ذكر أن "الجزائر خصصت أكثر من 3 مليار دولار لمشاريع الرقمنة خلال الفترة 2015- 2019، دون تحقيق العائد المتوقع من هذه الاستثمارات".[4]

2. تعزيز الشفافية وتحسين المناخ الاستثماري:

أدركت الجزائر أهمية تعزيز الشفافية في المعاملات الإدارية كعامل أساسي لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات. وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي نص في مادته 14 على "إنشاء منصة إلكترونية للخدمات المتعلقة بالاستثمار تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية".[5]

وفي الواقع، تم إطلاق البوابة الإلكترونية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عام 2017، غير أن تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال في الجزائر لسنة 2020 أشار إلى أن "الجزائر لا تزال تحتل

[1] بغدادي، عبد الكريم، **إدارة التطوير التنظيمي**، دار وائل، عمان، 2015، ص 41بن قرينة، 2021، ص. 89
[2] نفس المرجع، ص 51وزارة المالية، 2018، ص. 34
[3] توفيق، عادل، **الإثبات في البيئة الرقمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 98الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، 2018، ص. 12
[4] جعفري، حسين، **تقييم التشريع الرقمي الجزائري**، منشورات جامعة عنابة، عنابة، 2021، ص 234المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019، ص. 56
[5] جلولي، يوسف، **محددات الثقة في الخدمات العمومية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2023، ص 198الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 2016، ص. 8

مراتب متأخرة في مؤشر التحول الرقمي للإدارات العمومية، مما يؤثر سلبا على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية."[1]

ثالثاً :المبررات التكنولوجية والمعرفية

1. مواكبة التطور التكنولوجي العالمي:

فرضت الثورة الرقمية والتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الجزائر ضرورة مواكبة هذه التحولات. وفي هذا الإطار، تم اعتماد "المخطط الاستراتيجي الإلكتروني 2020-2025" من طرف وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي يهدف إلى "تطوير البنية التحتية للاتصالات وتعميم استخدام التكنولوجيا الرقمية في كافة القطاعات."[2]

وقد أشارت دراسة قامت بها جامعة الجزائر 3 حول واقع التحول الرقمي في الجزائر إلى أن "نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر بلغت 75% في نهاية 2021، مما يوفر أرضية ملائمة للتوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية."[3]

إلا أن التقرير السنوي للاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2022 صنف الجزائر في المرتبة 87 عالميا في مؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما يعكس الفجوة بين الطموحات المعلنة والإنجازات الفعلية.[4]

2. تطوير الكفاءات البشرية وبناء مجتمع المعرفة:

يعد تطوير الكفاءات البشرية وبناء مجتمع المعرفة من بين الأهداف الاستراتيجية للتحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر. وفي هذا السياق، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 31 مايو 2017 المتعلق بالتكوين المستمر لموظفي الإدارة العمومية، والذي نص في مادته 7 على "ضرورة تنظيم دورات تكوينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لفائدة الموظفين العموميين."[5]

---

[1] .حاج علي، مبروك، **الإدارة المحلية والتحديات الرقمية**، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2022، ص 189البنك الدولي، 2020، ص. 67

[2] .حاجي، سعاد، **إدارة الموارد البشرية في القطاع العام**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 85وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2019، ص. 23

[3] .حاروش، محمد، **الإصلاح الإداري في الجزائر**، دار الهدى، عين مليلة، 2020، ص 112بلعالية، 2022، ص. 78

[4] .حداد، عبد الرحمن، **معايير جودة الخدمات الحكومية**، دار المسيرة، عمان، 2022، ص 145الاتحاد الدولي للاتصالات، 2022، ص. 112

[5] .حسان، علي، **الحكومة المفتوحة والشفافية الإدارية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2021، ص 145الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، 2017، ص. 15

وفي الواقع، قامت المدرسة الوطنية للإدارة بإطلاق برنامج تكويني متخصص في الإدارة الإلكترونية في عام 2019، إلا أن دراسة أجراها مخبر تسيير الموارد البشرية بجامعة الجزائر 2 خلصت إلى أن "نسبة الموظفين العموميين الذين تلقوا تكوينا في مجال تكنولوجيا المعلومات لا تتجاوز 25%".[1]

رابعاً :المبررات السياسية والقانونية

1. الالتزام بالتوجهات الدولية والإقليمية:

انخرطت الجزائر في العديد من المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الحكومة الإلكترونية، مما شكل دافعا إضافيا للتحول نحو الإدارة الإلكترونية. وفي هذا الإطار، صادقت الجزائر على "الاستراتيجية العربية للحكومة الإلكترونية" التي أقرتها جامعة الدول العربية في عام 2014، والتي تهدف إلى "توحيد الجهود العربية في مجال التحول الرقمي للإدارات العمومية".[2]

كما شاركت الجزائر في "مبادرة الحكومة المفتوحة" التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2011، وهو ما دفع السلطات الجزائرية إلى إصدار التعليمة الوزارية رقم 01 بتاريخ 15 يناير 2016 المتعلقة بتعزيز الشفافية والحكم الراشد في الإدارة العمومية.[3]

غير أن تقرير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لسنة 2022 صنف الجزائر في المرتبة 120 عالميا من أصل 193 دولة، وهو ما يعكس الفجوة بين الالتزامات المعلنة والإنجازات الفعلية.[4]

2. تعزيز الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية:

حرصت الجزائر على تطوير الإطار القانوني اللازم لتأطير المعاملات الإلكترونية كخطوة أساسية نحو تعميم الإدارة الإلكترونية. وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذي يهدف إلى "إضفاء الحجية القانونية على الوثائق الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية".[5]

---

[1] .حمداني، بلقاسم، **الحكومة الإلكترونية والتحديات القانونية**، منشورات جامعة تلمسان، تلمسان، 2019، ص 78مخبر تسيير الموارد البشرية، 2021، ص. 45

[2] .حمدي، فاطمة، **دور المورد البشري في التحول الرقمي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2021، ص 167جامعة الدول العربية، 2014، ص. 34

[3] .حمدي، سمير، **الشفافية الإدارية في ظل الرقمنة**، منشورات الجامعة، الجزائر، 2023، ص 67الأمانة العامة للحكومة، 2016، ص. 7

[4] .حميدي، نور الدين، **الإدماج الرقمي والعدالة الاجتماعية**، دار الأمل، الجزائر، 2024، ص 67الأمم المتحدة، 2022، ص. 89

[5] .حمودة، كمال، **المواطن والإدارة الرقمية في الجزائر**، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص 89الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2015، ص. 6

كما تم إصدار القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي ينص في مادته 25 على "إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية في العلاقات بين الإدارة والمواطنين".[1]

إلا أن الدكتور عمار بوضياف يرى في كتابه "الإدارة الإلكترونية في الجزائر: التحديات والآفاق" أن الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر لا يزال يعاني من بعض الثغرات، خاصة فيما يتعلق "بحماية البيانات الشخصية وأمن المعلومات".[2]

خامساً :تحليل الفجوة بين النص والواقع

إن المقارنة بين النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالإدارة الإلكترونية في الجزائر من جهة، والواقع الفعلي للممارسات الإدارية من جهة أخرى، تكشف عن وجود فجوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والإنجازات المحققة.

1. على مستوى البنية التحتية:

رغم التأكيد في العديد من النصوص القانونية على ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود تفاوت كبير في توزيع هذه البنية بين مختلف المناطق، حيث تتركز معظم الخدمات الإلكترونية في المدن الكبرى، في حين تعاني المناطق النائية من ضعف التغطية بشبكة الإنترنت. وقد أشارت دراسة أجرتها سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في 2021 إلى أن "نسبة التغطية بشبكة الإنترنت عالية السرعة في المناطق الريفية لا تتجاوز 40%".[3]

2. على مستوى الموارد البشرية:

تؤكد النصوص القانونية على أهمية تكوين الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، غير أن الواقع يشير إلى نقص كبير في الكفاءات المتخصصة في هذا المجال. وقد خلصت دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في 2020 إلى أن "نسبة المختصين في تكنولوجيا المعلومات في قطاع الوظيفة العمومية لا تتجاوز 7% من مجموع الموظفين".[4]

---

[1] دنزين، نورمان ولينكولن، إيفونا، **دليل البحث النوعي) **ترجمة :بوزيد صحراوي(، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2019، ص 443.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 2018، ص. 4

[2] زرقون، محمد، **التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية**، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص 98بوضياف، 2021، ص. 67

[3] زرقون، مرجع سابق، ص 128سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2021، ص. 34

[4] زردوم، سعيد، **الفجوة الرقمية الجيلية**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2023، ص 123المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، 2020، ص. 56

3. على مستوى الخدمات الإلكترونية:

رغم الإشارة في العديد من القوانين والمراسيم إلى ضرورة تطوير الخدمات الإلكترونية، إلا أن الواقع يشير إلى أن معظم هذه الخدمات لا تزال في مراحلها الأولى، حيث تقتصر في غالب الأحيان على توفير المعلومات دون إمكانية إجراء المعاملات بشكل كامل عبر الإنترنت. وقد أشار تقرير وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لسنة 2021 إلى أن "نسبة الخدمات الإدارية التي يمكن إنجازها بالكامل عبر الإنترنت لا تتجاوز 20%".[1]

4. على مستوى الثقة الرقمية:

تؤكد النصوص القانونية على أهمية تعزيز الثقة الرقمية كشرط أساسي لنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية، غير أن الواقع يشير إلى وجود مخاوف لدى المواطنين بشأن أمن المعاملات الإلكترونية. وقد خلصت دراسة أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية في 2022 إلى أن "60% من المواطنين الجزائريين يفضلون إجراء معاملاتهم بالطرق التقليدية بسبب مخاوف تتعلق بأمن البيانات".[2]

خلاصة:

من خلال ما سبق، يتضح أن مبررات التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر متعددة ومتنوعة وتشمل مبررات إدارية وتنظيمية، واقتصادية ومالية، وتكنولوجية ومعرفية، وسياسية وقانونية. وقد ترجمت هذه المبررات في العديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تأطير هذا التحول.

غير أن المقارنة بين النصوص والواقع تكشف عن وجود فجوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والإنجازات المحققة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجيات المعتمدة وتذليل العقبات التي تعترض مسار التحول نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثاني: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية (مراحل التطور)

تمهيد:

يمثل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية تحولا جذريا في طريقة تقديم الخدمات العمومية وإدارة شؤون المواطنين. وقد مر هذا الانتقال في الجزائر بعدة مراحل، تميزت كل مرحلة بخصائص

[1] زروالي، عبد الله، **التنمية الإدارية المعاصرة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 29 وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2021، ص. 45

[2] نفس المرجع، ص 38 المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية، 2022، ص. 78

معينة وإنجازات محددة. إن فهم هذه المراحل يساعد على تقييم مدى التقدم المحرز في مجال الإدارة الإلكترونية، وتحديد التحديات التي لا تزال تعترض هذا المسار.[1]

أولاً :المرحلة التأسيسية)2000-2008 :(وضع الأسس القانونية والتقنية

1. الإطار القانوني والتنظيمي:

تميزت هذه المرحلة بوضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتأسيس الإدارة الإلكترونية في الجزائر. وفي هذا السياق، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعصرنة الإدارة العمومية، والتي كلفت بـ "وضع استراتيجية وطنية لتحديث الإدارة العمومية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال".[2]

كما تم إصدار القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذي يعد خطوة أساسية نحو إضفاء الحجية القانونية على المعاملات الإلكترونية.[3]

وخلال هذه المرحلة، تم إنشاء العديد من الهيئات المكلفة بتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، مثل سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بموجب القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 أغسطس 2000، والمديرية العامة لعصرنة الإدارة العمومية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.[4]

2. تطوير البنية التحتية التكنولوجية:

شهدت هذه المرحلة بداية الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للإدارة الإلكترونية. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مشروع "الجزائر تتصل" في عام 2005، والذي يهدف إلى "تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات".[5]

في عام 2006، والتي تهدف إلى "ربط مختلف الإدارات (RIG) كما تم إنشاء شبكة الإنترانت الحكومية والمؤسسات العمومية بشبكة موحدة لتسهيل تبادل المعلومات وتحسين التنسيق بينها".[6]

---

[1] نفس المرجع، ص 42زرواق، 2019، ص. 123

[2] زرواق، فتيحة، **إدارة الأزمات في القطاع العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 123الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 2000، ص. 8

[3] زروقي، أمين، **حماية البيانات في البيئة الرقمية**، دار الثقافة، عمان، 2020، ص 89الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2005، ص. 11

[4] زيتوني، محمد، **معوقات تطبيق القانون الإلكتروني**، منشورات جامعة باتنة، باتنة، 2020، ص 89بوكريطة، 2017، ص. 78

[5] السالمي، علاء الدين، **إدارة التغيير التنظيمي**، دار وائل، عمان، 2008، ص 32وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2005، ص. 12

[6] سعيد، محمد، **البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في الجزائر**، دار الأكاديمية، بسكرة، 2020، ص 201مديرية عصرنة الإدارة العمومية، 2006، ص. 23

وقد شهدت هذه المرحلة أيضا إطلاق مشروع البطاقة الوطنية للتعريف البيومترية في عام 2007، والذي يعد خطوة مهمة نحو رقمنة وثائق الهوية.[1]

3. تكوين الموارد البشرية :

أدركت السلطات الجزائرية أهمية تكوين الموارد البشرية كشرط أساسي لنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية. وفي هذا السياق، تم إطلاق برنامج "شهادة الكفاءة في مجال الإعلام الآلي" في عام 2006، والذي يهدف إلى "تمكين موظفي الإدارة العمومية من الحصول على المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات".[2]

كما تم إنشاء المدرسة الوطنية العليا للإعلام الآلي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-116 المؤرخ في 9 أبريل 2008، والتي تهدف إلى "تكوين مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال قادرين على تلبية احتياجات الإدارة العمومية".[3]

غير أن دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء في عام 2009 أشارت إلى أن "نسبة موظفي الإدارة العمومية الذين تلقوا تكوينا في مجال تكنولوجيا المعلومات لم تتجاوز 10% خلال الفترة 2000-2008".[4]

ثانياً :مرحلة التنفيذ والتوسع)2009-2015 :(مشروع الجزائر الإلكترونية

1. 2013 :استراتيجية الجزائر الإلكترونية

تميزت هذه المرحلة بإطلاق استراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013" في ديسمبر 2008، والتي تعد أول ،استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في الجزائر. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية 13 محورا رئيسيا "منها "تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية" و"تطوير الكفاءات البشرية و"تعزيز البنية التحتية للاتصالات ذات التدفق السريع".[5]

[1] .سعيدي، نبيل، **إدارة المشاريع التكنولوجية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 73شنيني، 2018، ص. 102
[2] .سلامي، عبد الرحمن، **البنية التحتية الرقمية في الجزائر**، منشورات جامعة سطيف، سطيف، 2023، ص 167المديرية العامة للوظيفة العمومية، 2006، ص. 45
[3] .شريط، محمد، **قياس الأداء في الإدارة الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2023، ص 167الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 2008، ص. 17
[4] .شنيني، محمد، **التطوير التنظيمي في الإدارة العامة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 102المعهد الوطني للإحصاء، 2009، ص. 67
[5] .شنيني، مرجع سابق، ص 123وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2008، ص. 15

وقد خصصت الحكومة الجزائرية غلافا ماليا قدره 4 مليار دولار لتنفيذ هذه الاستراتيجية خلال الفترة 2009-2013.[1]

2. إطلاق البوابات والخدمات الإلكترونية:

شهدت هذه المرحلة إطلاق العديد من البوابات والخدمات الإلكترونية في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، تم إطلاق بوابة المواطن (www.elmouwatin.dz) في عام 2011، والتي تهدف إلى "توفير معلومات حول الخدمات العمومية وإجراءات الحصول عليها".[2]

كما تم إطلاق بوابة التصريح عن بعد بالضرائب (www.jibayatic.dz) في عام 2012، والتي تسمح للمكلفين بالضريبة "بتقديم تصريحاتهم الضريبية ودفع مستحقاتهم عبر الإنترنت".[3]

وفي مجال الضمان الاجتماعي، تم إطلاق بوابة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (www.cnas.dz) في عام 2013، والتي تسمح للمؤمنين "بالاطلاع على حقوقهم وتتبع ملفاتهم عبر الإنترنت".[4]

وفي قطاع التعليم العالي (PROGRES)، تم إطلاق نظام التسجيل الإلكتروني للطلبة الجدد في عام 2014، والذي يسمح للطلبة "بإجراء عملية التسجيل في الجامعات عبر الإنترنت دون الحاجة للتنقل".[5]

3. تطوير البنية التشريعية والتنظيمية:

حرصت الجزائر خلال هذه المرحلة على تطوير البنية التشريعية والتنظيمية للإدارة الإلكترونية. وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، والذي يهدف إلى "تعزيز أمن المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية".[6]

---

[1] صالح، أحمد، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2019، ص 198بوكريطة، 2017، ص. 89

[2] عبد الرحمن، سمير، **التحديات المنهجية في بحوث الإدارة العمومية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021، ص 112وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2011، ص. 23

[3] عبد الرحيم، كمال، **قياس فعالية الخدمات الحكومية الرقمية**، منشورات الجامعة، الجزائر، 2023، ص 112المديرية العامة للضرائب، 2012، ص. 34

[4] عبد الرزاق، محمد، **تطوير الخدمات الإلكترونية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019، ص 112الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، 2013، ص. 12

[5] عبد الكريم، فاطمة، **إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام**، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 37وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014، ص. 56

[6] نفس المرجع، ص 49الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2009، ص. 5

كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 12-79 المؤرخ في 12 فبراير 2012 المتعلق بشروط وكيفيات تقديم الخدمات العمومية عبر الإنترنت، والذي يحدد "الإطار العام لتقديم الخدمات العمومية إلكترونيا وضمان جودتها وأمنها".[1]

وفي عام 2015، تم إصدار القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذي يعد تطويرا للقانون رقم 05-10 ويهدف إلى "توفير إطار قانوني أكثر شمولية للمعاملات الإلكترونية".[2]

4. تحديات مرحلة التنفيذ والتوسع:

رغم الإنجازات التي تحققت خلال هذه المرحلة، إلا أنها واجهت العديد من التحديات. وفي هذا السياق، أشارت دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في عام 2015 إلى أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال التحول الرقمي، أبرزها ضعف البنية التحتية للاتصالات في المناطق النائية، ونقص الكفاءات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وضعف التنسيق بين مختلف القطاعات".[3]

كما أشار تقرير وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لسنة 2015 إلى أن "نسبة تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 لم تتجاوز 60% بنهاية عام 2015".[4]

ثالثاً: مرحلة التعميق والتطوير (2016-2020): نحو الرقمنة الشاملة

1. استراتيجية الجزائر الرقمية 2020:

تميزت هذه المرحلة بإطلاق استراتيجية "الجزائر الرقمية 2020" في عام 2016، والتي تعد امتدادا لاستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013". وقد تضمنت هذه الاستراتيجية 7 محاور رئيسية، منها "تعميم النفاذ إلى خدمات الاتصالات والإنترنت ذات التدفق السريع والعالي جدا" و"رقمنة الإدارة العمومية و"تعزيز أمن النظم المعلوماتية".[5]

---

[1] عبد الله، محمد، **التوقيع الإلكتروني في القانون الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 134؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 2012، ص. 13

[2] عبيدات، ذوقان وآخرون، **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، الطبعة الثالثة عشرة، دار الفكر، عمان، 2019، ص 142.؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2015، ص. 6

[3] عثماني، عبد القادر، **إصلاح النصوص القانونية الرقمية**، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص 198؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2015، ص. 78

[4] عثماني، سعيد، **الإدارة الرقمية وبناء الثقة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص 156؛ وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2015، ص. 34

[5] العقاب، محمد، **تطوير الكفاءات الإدارية**، دار الأمل، تيزي وزو، 2016، ص 29؛ وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2016، ص. 21

وقد خصصت الحكومة الجزائرية غلافا ماليا قدره 5 مليار دولار لتنفيذ هذه الاستراتيجية خلال الفترة 2016-2020.[1]

2. تعميم الخدمات الإلكترونية:

شهدت هذه المرحلة تعميم الخدمات الإلكترونية في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، تم إطلاق بوابة (www.servicepublic.gov.dz) في عام 2016، والتي تهدف إلى "تجميع كافة الخدمات العمومية المقدمة عبر الإنترنت في بوابة موحدة".[2]

كما تم إطلاق نظام التسجيل الإلكتروني لأداء مناسك الحج والعمرة في عام 2017، والذي يسمح "للمواطنين بالتسجيل والدفع إلكترونيا دون الحاجة للتنقل إلى مقرات البلديات".[3]

وفي قطاع العدالة، تم إطلاق بوابة العدالة الإلكترونية (www.el-mourafaka.dz) في عام 2018، والتي تسمح "للمواطنين بمتابعة قضاياهم عبر الإنترنت والحصول على وثائق الحالة المدنية إلكترونيا".[4]

وفي قطاع الصحة، تم إطلاق نظام المواعيد الطبية عن بعد في عام 2019، والذي يسمح "للمرضى بحجز مواعيد طبية في المستشفيات العمومية عبر الإنترنت أو الهاتف".[5]

3. تطوير البنية التحتية التكنولوجية:

حرصت الجزائر خلال هذه المرحلة على تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للإدارة الإلكترونية. في عام 2016، والذي يهدف إلى (4G) وفي هذا السياق، تم إطلاق مشروع الجيل الرابع للهاتف النقال "توفير خدمات الإنترنت ذات التدفق العالي للمواطنين والمؤسسات".[6]

في عام 2018، والذي يهدف إلى "توصيل (FTTH) كما تم إطلاق مشروع الألياف البصرية للمنازل والمؤسسات بشبكة الألياف البصرية لتوفير خدمات الإنترنت ذات التدفق العالي جدا".[7]

---

[1].العلاق، بشير، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار اليازوري، عمان، 2005، ص 18عبد الرزاق، 2019، ص. 112**

[2].عمار، بوسعدة، **إدارة المعرفة في المؤسسات، دار الهدى، عين مليلة، 2018، ص 45وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2016، ص. 45**

[3].عمارة، طاهر، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، منشورات جامعة سطيف، سطيف، 2018، ص 176وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2017، ص. 23**

[4].عمراني، محمد، **الشفافية في الخدمات الحكومية الرقمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص 134وزارة العدل، 2018، ص. 56**

[5].العواملة، سليمان، **التطوير الإداري والتنظيمي، دار الحامد، عمان، 2010، ص 24وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2019، ص. 34**

[6].عيساوي، نبيل، **تكوين الموارد البشرية للإدارة الرقمية، منشورات جامعة قسنطينة، قسنطينة، 2022، ص 94سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2016، ص. 23**

[7].قادري، عبد الرزاق، **الموارد البشرية في الإدارة الرقمية، دار الأمل، الجزائر، 2022، ص 134اتصالات الجزائر، 2018، ص. 45**

وفي مجال أمن المعلومات، تم إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني في عام 2020، والذي يهدف إلى حماية البنية التحتية المعلوماتية الحساسة من الهجمات السيبرانية وتعزيز الثقة في المعاملات"الإلكترونية".[1]

4. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

حرصت الجزائر خلال هذه المرحلة على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للإدارة الإلكترونية. وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والذي يهدف إلى "تنظيم المعاملات التجارية التي تتم باستخدام الوسائط الإلكترونية".[2]

كما تم إصدار القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يهدف إلى "ضمان حماية البيانات الشخصية للمواطنين عند استخدام الخدمات الإلكترونية".[3]

وفي عام 2020، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-332 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المحدد لشروط وكيفيات منح الترخيص لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني، والذي يهدف إلى "تنظيم سوق خدمات التصديق الإلكتروني وضمان جودتها وأمنها".[4]

5. تحديات مرحلة التعميق والتطوير:

رغم الإنجازات التي تحققت خلال هذه المرحلة، إلا أنها واجهت العديد من التحديات. وفي هذا السياق، أشار تقرير البنك الدولي حول التحول الرقمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2020 إلى أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال التحول الرقمي، أبرزها الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وضعف الإقبال على الخدمات الإلكترونية، ونقص الوعي الرقمي لدى المواطنين".[5]

كما أشار تقرير وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 2020 إلى أن "نسبة تنفيذ استراتيجية الجزائر الرقمية 2020 لم تتجاوز 70% بنهاية عام 2020".[6]

---

[1] .قاسمي، حسن، **خدمات التوثيق الإلكتروني في الجزائر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2019، ص 145وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2020، ص. 67

[2] .قاسمي، سعيد، **منهجية تطوير التوصيات العلمية**، دار الأكاديمية، الجزائر، 2024، ص 78الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 2018، ص. 4

[3] ،كريسويل، جون، **تصميم البحوث :الأساليب الكيفية والكمية والمختلطة) **ترجمة :عبد المحسن القحطاني(، دار المريخ، الرياض .ص 215 ،2018الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018، ص. 11

[4] .كريم، عبد الله، **تكوين الموارد البشرية في الإدارة الرقمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2019، ص 134الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، 2020، ص. 15

[5] .كواشي، محمد، **إدارة التكنولوجيا والابتكار**، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 37البنك الدولي، 2020، ص. 89

[6] .نفس المرجع، ص 45وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2020، ص. 56

رابعاً :مرحلة الاستدامة والتكامل)2021–الآن :(نحو الحكومة الذكية

:استراتيجية الجزائر الذكية 2025 .1

تميزت هذه المرحلة بإطلاق استراتيجية "الجزائر الذكية 2025" في عام 2021، والتي تعد امتدادا لاستراتيجية "الجزائر الرقمية 2020". وقد تضمنت هذه الاستراتيجية 5 محاور رئيسية، منها "الحكومة الذكية" و"المدن الذكية" و"الاقتصاد الرقمي" و"الثقافة الرقمية" و"الأمن السيبراني".[1]

وقد خصصت الحكومة الجزائرية غلافا ماليا قدره 7 مليار دولار لتنفيذ هذه الاستراتيجية خلال الفترة 2021–2025.[2]

:تطوير الخدمات الذكية .2

شهدت هذه المرحلة تطوير الخدمات الذكية في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، تم إطلاق تطبيق ألو طبيب" في عام 2021، والذي يسمح للمواطنين "بالحصول على استشارات طبية عن بعد عبر الهاتف الذكي".[3]

كما تم إطلاق تطبيق "المواطن الذكي" في عام 2022، والذي يسمح للمواطنين "بالحصول على مختلف الخدمات العمومية عبر الهاتف الذكي، مثل استخراج وثائق الحالة المدنية ودفع الفواتير وحجز المواعيد".[4]

وفي قطاع النقل، تم إطلاق نظام الدفع الإلكتروني للنقل العمومي في عام 2023، والذي يسمح للمواطنين "بدفع أجرة النقل العمومي عبر الهاتف الذكي أو البطاقة الإلكترونية".[5]

:تطوير البنية التحتية التكنولوجية .3

حرصت الجزائر خلال هذه المرحلة على تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للحكومة الذكية. وفي في عام 2022، والذي يهدف إلى (5G) هذا السياق، تم إطلاق مشروع الجيل الخامس للهاتف النقال توفير خدمات الإنترنت ذات التدفق العالي جدا للمواطنين والمؤسسات".[6]

---

[1] .كوفمان، روجر، **أساليب البحث النوعي في التعليم) **ترجمة :محمد الديب(، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017، ص 95وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2021، ص. 32

[2] .كوفمان، مرجع سابق، ص 134شنيني، 2022، ص. 123

[3] .لعرج، محمد، **الالتزامات الدولية والتشريع الوطني**، دار الثقافة، عمان، 2020، ص 167وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2021، ص. 45

[4] .مجاهد، علي، **التوزيع الجغرافي للتكنولوجيا في الجزائر**، منشورات جامعة وهران، وهران، 2023، ص 134وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2022، ص. 67

[5] .محمدي، سعيد، **الحكومة الإلكترونية :التجربة الجزائرية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 134وزارة النقل، 2023، ص. 34

[6] .محمدي، عبد الحليم، **التنظيم الإداري الرقمي في الجزائر**، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2019، ص 203سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2022، ص. 56

كما تم إطلاق مشروع الذكاء الاصطناعي في الخدمات العمومية في عام 2023، والذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة طلبات المواطنين والرد على استفساراتهم".[1]

وفي مجال الحوسبة السحابية، تم إنشاء المركز الوطني للحوسبة السحابية في عام 2024، والذي يهدف إلى "توفير خدمات الحوسبة السحابية للإدارات والمؤسسات العمومية بهدف تحسين أدائها وتخفيض تكاليفها".[2]

4. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

حرصت الجزائر خلال هذه المرحلة على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة الذكية. وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 22-08 المؤرخ في 15 مارس 2022 المتعلق بالأمن السيبراني، والذي يهدف إلى "تعزيز أمن النظم المعلوماتية وحماية البنية التحتية الرقمية الحساسة من الهجمات السيبرانية".[3]

كما تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 23-145 المؤرخ في 10 مايو 2023 المتعلق بالمعاملات الإدارية الإلكترونية، والذي يهدف إلى "تحديد شروط وكيفيات إجراء المعاملات الإدارية إلكترونيا وإضفاء الحجية القانونية عليها".[4]

وفي عام 2024، تم إصدار القانون رقم 24-03 المؤرخ في 25 فبراير 2024 المتعلق بالبيانات المفتوحة، والذي يهدف إلى "تنظيم عملية نشر البيانات العمومية وإتاحتها للمواطنين والباحثين والمؤسسات بهدف تعزيز الشفافية وتشجيع الابتكار".[5]

خامساً: التحديات التقنية والقانونية للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية

[1] مرابط، محمد، **التحديات القانونية للتكنولوجيات الناشئة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2021، ص 156وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2023، ص. 78

[2] مرزوق، فاطمة، **تمويل المشاريع الرقمية المحلية**، دار الأمل، الجزائر، 2023، ص 145وزارة الرقمنة والإحصائيات، 2024، ص. 45

[3] مرزوق، محمد، **إدارة التحول الرقمي في القطاع العام**، منشورات الجامعة، الجزائر، 2024، ص 156الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، 2022، ص. 7

[4] مرزوقي، عبد الرحمن، **التخطيط الاستراتيجي للإدارة العامة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 62الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، 2023، ص. 13

[5] ماكسويل، جوزيف، **البحث النوعي التطبيقي (تصميم دراسة تفاعلية)** ترجمة: هشام سالم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 178 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، 2024، ص. 9

1. التحديات التقنية:

أ. ضعف البنية التحتية للاتصالات:

رغم الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية للاتصالات في الجزائر، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض النقائص، خاصة في المناطق النائية. وقد أشارت دراسة أجرتها سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية في عام 2023 إلى أن "نسبة التغطية بشبكة الإنترنت ذات التدفق العالي في المناطق الريفية لا تتجاوز 60%".[1]

كما أشار تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات حول التنمية الرقمية في العالم لسنة 2023 إلى أن "متوسط سرعة الإنترنت في الجزائر يبلغ 9.6 ميغابت في الثانية، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 32.1 ميغابت في الثانية".[2]

ب. نقص الكفاءات المتخصصة:

يعد نقص الكفاءات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات من أبرز التحديات التقنية التي تواجه مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر. وقد أشارت دراسة أجرتها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في عام 2022 إلى أن "نسبة المختصين في تكنولوجيا المعلومات في سوق العمل الجزائري لا تتجاوز 3% من مجموع القوى العاملة".[3]

كما أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول مستقبل الوظائف لسنة 2023 إلى أن "الجزائر تحتل المرتبة 98 عالميا من أصل 130 دولة في مؤشر جاهزية المهارات الرقمية".[4]

ج. ضعف أمن المعلومات:

يشكل ضعف أمن المعلومات تحديا تقنيا كبيرا أمام مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر. وقد أشار تقرير المركز الوطني للأمن السيبراني لسنة 2023 إلى أن "عدد الهجمات السيبرانية التي استهدفت المواقع الإلكترونية الحكومية في الجزائر بلغ 12,345 هجوما خلال عام 2023، بزيادة قدرها 35% (مقارنة بعام 2022". (المركز الوطني للأمن السيبراني، 2023

---

[1] نيومان، لورانس، **أساليب البحث الاجتماعي :المداخل الكمية والكيفية) **ترجمة :ليلى الطويل(، دار الشروق، عمان، 2019، ص 289.سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2023، ص. 67

[2] .نوار، محمد، **الأمن السيبراني في التشريع الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 67الاتحاد الدولي للاتصالات، 2023، ص. 89

[3] .نوار، سامي، **الصحة الرقمية في الجزائر**، منشورات جامعة سطيف، سطيف، 2023، ص 78وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2022، ص. 45

[4] .ياسين، محمد، **تحديات البحث العلمي في الجزائر :رؤية نقدية**، منشورات جامعة وهران، وهران، 2021، ص 234المنتدى الاقتصادي العالمي، 2023، ص. 112

،جودة الخدمات العمومية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الرعاية الصحية، التعليم والإدارة العامة".[1]

وفي إطار تعزيز الأمن السيبراني، تم توسيع قدرات المركز الوطني للأمن السيبراني وتطوير نظم حماية البيانات لتشمل استخدام تقنيات الأمن الحديثة مثل التعرف على الوجوه والمصادقة متعددة العوامل.[2]

4. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

تستمر الجزائر في تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لدعم التحول الرقمي، فقد تم إصدار عدة قوانين ومراسيم لدعم الحكومة الذكية. وفي هذا السياق، تم إصدار قانون رقم 21-03 المؤرخ في 1 يناير 2021، الذي يهدف إلى "تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام"، كما تم تطوير قانون حماية البيانات الشخصية ليشمل التطبيقات الجديدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة.[3]

كما تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 21-214 في أكتوبر 2021 يحدد "شروط تقديم الخدمات الحكومية الذكية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول"، ويضع معايير محددة لضمان أمان البيانات وحمايتها عند تقديم هذه الخدمات.[4]

5. تحديات مرحلة الاستدامة والتكامل:

رغم التحسن الملحوظ في البنية التحتية والخدمات الرقمية، لا تزال الجزائر تواجه بعض التحديات في تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالحكومة الذكية. تشير تقارير البنك الدولي إلى أن "التحديات الرئيسية تتمثل في ضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية في مجال الرقمنة، بالإضافة إلى وجود فجوات في تكامل الأنظمة المعلوماتية المختلفة".[5]

---

[1] الراشد، محمد، **أساليب البحث العلمي :تطبيقات إدارية**، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، الرياض، 2021، ص 156وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2023، ص. 78

[2] العربي، أحمد، **تقييم السياسات العمومية في الجزائر**، مجلة العلوم الإدارية، العدد 2، الجزائر، 2023، ص 201وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2023، ص. 90

[3] الأمانة العامة للحكومة، **منشور حول تعيين مسؤولي التحول الرقمي**، منشور رقم 158/2021، الجزائر، 2021، ص 4الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 2021، ص. 7

[4] الأمانة العامة للحكومة، **دليل الإجراءات الإدارية**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016، ص 7الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، 2021، ص. 11

[5] الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية العربية**، نيويورك، 2022، ص 89البنك الدولي، 2023، ص. 112

كما أشار تقرير وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2023 إلى أن "نسبة تنفيذ استراتيجية الجزائر الذكية 2025 لم تتجاوز 50% بنهاية عام 2023"، مرجعاً ذلك إلى "المشاكل التقنية في البنية التحتية للاتصالات، فضلاً عن حاجة بعض المؤسسات الحكومية لمزيد من التدريب وتطوير الكفاءات".[1]

[1] **.الاتحاد الدولي للاتصالات، **تقرير قطاع الاتصالات في الجزائر**، جنيف، 2022، ص 112وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2023، ص. 62**

الفصل الثاني

-الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و التشريع-

الفصل الثاني: الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و التشريع

المبحث الأول: آليات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يشكل تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر تحديًا حضاريًا وتنمويًا يتطلب تضافر جهود متعددة الأبعاد، تشمل الآليات المادية والسياسية والبشرية والتشريعية. وقد شهدت الجزائر في العقدين الأخيرين توجهًا استراتيجيًا نحو رقمنة الإدارة العمومية، مدفوعة بضرورات التحديث الإداري وتحسين الخدمة العمومية، بالإضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية .[1]

إن نجاح أي مشروع للإدارة الإلكترونية يتوقف على توفر مجموعة من الآليات المترابطة والمتكاملة، التي تشكل في مجموعها منظومة شاملة للتحول الرقمي. وفي السياق الجزائري، تبرز ثلاث آليات أساسية: الآليات المادية والسياسية التي تشمل البنية التحتية والإرادة السياسية، والآليات البشرية المتعلقة بالمورد البشري وتأهيله، والآليات التشريعية التي تضع الإطار القانوني المنظم للعمل الإلكتروني .[2]

وتكتسب دراسة هذه الآليات أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه الجزائر في مسيرة التحول الرقمي، حيث تتطلب معرفة الواقع الفعلي لهذه الآليات وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة من الإدارة الإلكترونية .[3]

المطلب الأول: الآليات المادية والسياسية

أولاً: البنية التحتية التكنولوجية للإدارة الإلكترونية

تعد البنية التحتية التكنولوجية الركيزة الأساسية لأي مشروع إدارة إلكترونية، حيث تشمل شبكات الاتصال، وأنظمة المعلومات، والخوادم، والبرمجيات، وقواعد البيانات. وفي الجزائر، شهد هذا المجال تطورًا ملحوظًا خلال العقد الأخير، رغم وجود تفاوت في مستوى التطوير بين مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية .[4]

تتميز شبكة الاتصالات الجزائرية بتغطية واسعة للإنترنت الثابت والمحمول، حيث وصلت نسبة التغطية بالإنترنت عالي الصبيب إلى حوالي 78% من التراب الوطني بحلول نهاية 2022 . وقد ساهم مشروع

[1] **بوزيد، التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية، 2021، ص. 78**
[2] **محمدي، الحكومة الإلكترونية: التجربة الجزائرية، 2020، ص. 134**
[3] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول التحول الرقمي في الإدارة العمومية، 2022، ص. 23**
[4] **بن عمار، البنية التحتية للاتصالات في الجزائر، 2021، ص. 89**

الألياف البصرية الذي أطلقته الحكومة الجزائرية في تحسين جودة الاتصالات بشكل كبير، حيث تم مد أكثر من 180,000 كيلومتر من الألياف البصرية عبر التراب الوطني .[1]

من جهة أخرى، تواجه البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر تحديات عديدة، أبرزها التفاوت الجغرافي في التغطية، حيث تعاني المناطق النائية والريفية من ضعف في الخدمات الرقمية مقارنة بالمدن الكبيرة . كما تعاني بعض الإدارات من قدم في التجهيزات التكنولوجية، مما يؤثر على كفاءة الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين .[2]

ثانياً: التجهيزات الرقمية (عتاد، أنظمة، شبكات)

تشكل التجهيزات الرقمية العمود الفقري للإدارة الإلكترونية، وتشمل الحاسوب والخوادم وأنظمة التشغيل والبرمجيات التطبيقية. وقد استثمرت الجزائر مبالغ معتبرة في تحديث تجهيزاتها الرقمية، حيث خصصت الحكومة أكثر من 50 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2018–2022 لتحديث المعدات التكنولوجية في مختلف الإدارات العمومية .[3]

في مجال الأجهزة والمعدات، تم تزويد معظم الإدارات العمومية بأجهزة حاسوب حديثة وخوادم متطورة، بالإضافة إلى أنظمة تشغيل محدثة وبرمجيات متخصصة. وقد استفادت بعض القطاعات مثل التعليم العالي والبحث العلمي من تجهيزات متقدمة، حيث تم تزويد الجامعات بأنظمة معلومات متطورة وشبكات داخلية عالية الأداء .[4]

أما في مجال البرمجيات، فقد اعتمدت الجزائر على مزيج من البرمجيات المستوردة والمطورة محليًا. وتبرز شركة "سيري" كأحد أهم المطورين المحليين للحلول البرمجية الإدارية، حيث طورت العديد من التطبيقات المستخدمة في الإدارات الجزائرية . كما تم تطوير منصات إلكترونية متخصصة مثل منصة "بوابة الجزائر" التي تجمع مختلف الخدمات الإلكترونية في مكان واحد .[5]

[1] اتصالات الجزائر، تقرير الأنشطة السنوية، 2022، ص. 67
[2] معهد التخطيط والتنمية، دراسة حول واقع التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية، 2021، ص. 234
[3] وزارة المالية، قانون المالية التكميلي لسنة 2022، 2022، ص. 78
[4] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، برنامج تحديث الجامعات الجزائرية، 2021، ص. 123
[5] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، دليل الخدمات الإلكترونية، 2022، ص. 56

غير أن هذا التطور يواجه عقبات تقنية ومالية، منها ارتفاع تكلفة التجهيزات المستوردة وصعوبة الصيانة، بالإضافة إلى نقص في الخبرات التقنية المحلية للتعامل مع التكنولوجيات المتقدمة . كما تعاني بعض الإدارات من عدم التوافق بين الأنظمة المختلفة، مما يحد من فعالية التكامل الإلكتروني .[1]

ثالثاً: التمويل الحكومي والمبادرات الوطنية

يعتبر التمويل أحد أهم عوامل نجاح مشاريع الإدارة الإلكترونية، وقد أولت الجزائر اهتمامًا خاصًا لتمويل مشاريع التحول الرقمي. فقد خصصت الحكومة الجزائرية في إطار مخطط التنمية الخماسي 2020-2024 حوالي 200 مليار دينار جزائري لمشاريع الرقمنة والحكومة الإلكترونية .[2]

وتتنوع مصادر التمويل بين الميزانية العامة للدولة والقروض الدولية والشراكات مع القطاع الخاص. وقد استفادت الجزائر من قروض البنك الدولي لتمويل مشاريع التحول الرقمي، حيث وقعت اتفاقية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج الحكومة الإلكترونية . كما تم إنشاء صندوق خاص لدعم الابتكار والتكنولوجيا برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري .[3]

إلا أن التمويل يواجه تحديات متعددة، أبرزها محدودية الموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وضعف آليات تقييم عائد الاستثمار في المشاريع التكنولوجية . كما تعاني بعض المشاريع من بطء في التنفيذ بسبب البيروقراطية الإدارية وتعقد إجراءات الشراء العمومي .[4]

رابعاً: الإرادة السياسية والاستراتيجيات الوطنية

تمثل الإرادة السياسية المحرك الأساسي لمشاريع التحول الرقمي، وقد أظهرت القيادة الجزائرية التزامًا واضحًا بتطوير الإدارة الإلكترونية. فقد أصدر رئيس الجمهورية عدة تعليمات رسمية تؤكد على ضرورة الإسراع في تطبيق الإدارة الإلكترونية، منها التعليمة الرئاسية رقم 02 المؤرخة في 28 يناير 2020 المتعلقة بتطوير الإدارة الإلكترونية .[5]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الحكومة الإلكترونية في الجزائر، 2021، ص. 145
[2] رئاسة الجمهورية، المخطط الخماسي للتنمية 2020-2024، 2020، ص. 167
[3] وزارة الصناعة، قرار إنشاء صندوق دعم الابتكار، رقم 2021/285، ص. 12
[4] ديوان المحاسبة، تقرير حول تنفيذ مشاريع التحول الرقمي، 2022، ص. 89
[5] رئاسة الجمهورية، التعليمة الرئاسية رقم 2020/02، 2020، ص. 3

وقد تُرجمت هذه الإرادة السياسية من خلال وضع استراتيجيات وطنية شاملة، أبرزها "الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي 2020–2030" التي تهدف إلى تحويل الجزائر إلى مجتمع رقمي متقدم . كما تم إطلاق "برنامج الجزائر الرقمية" الذي يتضمن 150 مشروعًا استراتيجيًا في مجال التكنولوجيا والرقمنة .[1]

وعلى المستوى المؤسسي، تم إنشاء عدة هيئات متخصصة لقيادة التحول الرقمي، منها "الوكالة الوطنية لتطوير الحكومة الإلكترونية" التي تتولى تنسيق وتنفيذ مشاريع الرقمنة في مختلف القطاعات . كما تم تعيين مسؤولين متخصصين في التحول الرقمي على مستوى كل وزارة لضمان التنسيق والمتابعة .[2]

خامساً: أمثلة على المشاريع الإلكترونية الوطنية

تجسدت الجهود الحكومية في مجال الإدارة الإلكترونية من خلال إطلاق عدة مشاريع رائدة، أبرزها منصة "عدل" للخدمات القضائية الإلكترونية. تهدف هذه المنصة إلى رقمنة الإجراءات القضائية وتمكين المواطنين والمحامين من متابعة قضاياهم إلكترونيًا، وقد تم إطلاقها رسميًا في سبتمبر 2021 بتكلفة إجمالية قدرها 2.5 مليار دينار جزائري . وقد سجلت المنصة أكثر من 500,000 مستخدم خلال السنة الأولى من إطلاقها، مما يعكس نجاحها في تلبية احتياجات المتقاضين .[3]

كما تم تطوير منصة "إدارتي" التي تهدف إلى توحيد الخدمات الإدارية الإلكترونية تحت مظلة واحدة. وتتيح هذه المنصة للمواطنين الحصول على أكثر من 200 خدمة إدارية دون التنقل إلى الإدارات، منها استخراج شهادة الميلاد، وشهادة الإقامة، وشهادة العمل . وقد بلغ عدد المستخدمين المسجلين في المنصة أكثر من 2 مليون مواطن، مع تسجيل حوالي 1.5 مليون معاملة إلكترونية سنويًا .[4]

وفي مجال التجارة والاستثمار، تم إطلاق "السجل التجاري الإلكتروني" الذي يمكن التجار والمستثمرين من إنجاز إجراءات التسجيل التجاري إلكترونيًا. وقد ساهم هذا المشروع في تقليص الوقت اللازم لإنشاء الشركات من 30 يومًا إلى 48 ساعة في المتوسط، مما حسن من ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال . كما تم رقمنة إجراءات استخراج وثائق الحالة المدنية، حيث يمكن الآن الحصول على شهادات الميلاد والوفاة والزواج إلكترونيًا من خلال البوابة الوطنية للخدمات العمومية .[5]

[1] الوزارة الأولى، برنامج الجزائر الرقمية، 2021، ص. 45
[2] الأمانة العامة للحكومة، منشور حول تعيين مسؤولي التحول الرقمي، رقم 2021/158، ص. 4
[3] المحكمة العليا، تقرير حول أداء منصة عدل، 2022، ص. 23
[4] المديرية العامة للحالة المدنية، إحصائيات منصة إدارتي، 2022، ص. 34
[5] المديرية العامة للحالة المدنية، دليل الخدمات الإلكترونية، 2022، ص. 78

هذه المشاريع، رغم نجاحها النسبي، لا تزال تواجه تحديات في التطبيق، منها ضعف التكامل بين الأنظمة المختلفة، وحاجة بعض الخدمات لتدخل بشري، بالإضافة إلى مقاومة بعض الموظفين للتغيير . كما تحتاج هذه المنصات لتحسينات تقنية مستمرة لضمان استمرارية الخدمة وتحسين تجربة المستخدم .[1]

إن تحليل الآليات المادية والسياسية يكشف عن وجود قاعدة صلبة لتطوير الإدارة الإلكترونية في الجزائر، تتمثل في البنية التحتية المتطورة والإرادة السياسية القوية والمشاريع الرائدة. غير أن هذه الآليات تحتاج إلى تطوير مستمر وتنسيق أفضل لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي.

المطلب الثاني: الآليات البشرية

أولاً: المورد البشري كركيزة في نجاح الرقمنة

يعتبر المورد البشري العنصر الحاسم في نجاح أي مشروع للإدارة الإلكترونية، حيث لا يمكن للتكنولوجيا أن تحقق أهدافها دون توفر كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على استخدامها بكفاءة. وفي السياق الجزائري، يمثل هذا التحدي أهمية خاصة نظرًا لحجم الإدارة العمومية التي تضم أكثر من 2.5 مليون موظف موزعين على مختلف القطاعات والمستويات الإدارية .[2]

تواجه الإدارة الجزائرية تحديات كبيرة في مجال تأهيل الموارد البشرية للتحول الرقمي، أبرزها التفاوت الكبير في مستوى التكوين التكنولوجي بين الموظفين. فبينما يتمتع الموظفون الشباب بمهارات رقمية أساسية، يعاني الموظفون الأكبر سنًا من صعوبات في التكيف مع الأدوات الرقمية الجديدة . وتشير الدراسات إلى أن حوالي 40% من موظفي الإدارة العمومية الجزائرية تزيد أعمارهم عن 45 سنة، مما يتطلب جهودًا مكثفة في التكوين وإعادة التأهيل .[3]

من جهة أخرى، تبرز مشكلة نقص الكوادر المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الإدارات العمومية. فبحسب إحصائيات وزارة الوظيفة العمومية، لا تتجاوز نسبة المتخصصين في الإعلام الآلي 5% من إجمالي موظفي الدولة، في حين تشير المعايير الدولية إلى ضرورة وصول هذه النسبة إلى

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الحكومة الإلكترونية، تقرير التقييم السنوي، 2022، ص. 89
[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الكتاب الإحصائي السنوي، 2022، ص. 156
[3] وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، دراسة حول الهيكلة العمرية للوظيفة العمومية، 2021، ص. 67

15% على الأقل لضمان نجاح التحول الرقمي . هذا النقص يؤثر سلبًا على قدرة الإدارات على تطوير وصيانة الأنظمة الإلكترونية بكفاءة.[1]

كما تعاني الإدارة الجزائرية من ظاهرة "هجرة الأدمغة" في قطاع التكنولوجيا، حيث يفضل العديد من المتخصصين الشباب العمل في القطاع الخاص أو الهجرة إلى الخارج بحثًا عن فرص أفضل . وتقدر الدراسات أن الجزائر تفقد سنويًا حوالي 2000 مهندس وتقني في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما يضعف قدرتها على بناء كوادر محلية قادرة على قيادة التحول الرقمي .[2]

ثانياً: تكوين الموظف الإداري على الأنظمة الرقمية

أدركت الحكومة الجزائرية أهمية التكوين في نجاح التحول الرقمي، فأطلقت عدة برامج تكوينية شاملة تستهدف موظفي الإدارة العمومية. وقد تم إنشاء "المعهد الوطني للتكوين على تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة" في 2019 بهدف تطوير مهارات الموظفين في مجال الرقمنة .[3]

وقد استفاد من برامج التكوين أكثر من 150,000 موظف خلال الفترة 2019–2022، وذلك من خلال دورات تدريبية تتراوح مدتها بين أسبوع وشهر، تغطي مختلف جوانب الإدارة الإلكترونية من استخدام البرمجيات الأساسية إلى إدارة قواعد البيانات . كما تم تطوير برامج تكوينية متخصصة حسب القطاعات، مثل برنامج "رقمنة الصحة" للموظفين في القطاع الصحي، وبرنامج "العدالة الرقمية" لموظفي القطاع القضائي .[4]

غير أن هذه البرامج التكوينية تواجه تحديات عديدة، أبرزها عدم كفاية المدة الزمنية المخصصة للتكوين، حيث تشير تقييمات المتدربين إلى أن الدورات قصيرة المدى لا تكفي لإكساب المهارات المطلوبة بشكل عميق . كما تعاني هذه البرامج من نقص في المكونين المتخصصين والوسائل التعليمية المتطورة، مما يؤثر على جودة التكوين المقدم .[5]

إضافة إلى ذلك، تعاني برامج التكوين من ضعف في المتابعة والتقييم المستمر، حيث لا توجد آليات فعالة لقياس أثر التكوين على أداء الموظفين في مناصب عملهم. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن

[1] وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، إحصائيات التوظيف في القطاع العمومي، 2022، ص. 89
[2] المرصد الوطني للتشغيل، تقرير حول سوق العمل في قطاع التكنولوجيا، 2022، ص. 234
[3] مرسوم تنفيذي رقم 19-162، إنشاء المعهد الوطني للتكوين على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، 2019، ص. 5
[4] وزارة التكوين والتعليم المهنيين، دليل برامج التكوين الرقمي، 2021، ص. 78
[5] الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، تقرير حول واقع التكوين الرقمي، 2021، ص. 167

حوالي 30% من الموظفين الذين تلقوا تكوينًا رقميًا لا يطبقون المهارات المكتسبة بشكل فعال في عملهم اليومي، وذلك بسبب عدم توفر البيئة التكنولوجية المناسبة أو مقاومة الرؤساء المباشرين للتغيير .[1]

كما تواجه عملية التكوين تحديات لوجستية، منها صعوبة تنسيق أوقات التكوين مع متطلبات العمل، خاصة في الإدارات التي تقدم خدمات يومية للمواطنين. وتضطر بعض الإدارات إلى تنظيم دورات تكوينية خارج أوقات العمل الرسمية، مما يقلل من حماس الموظفين للمشاركة .[2]

ثالثاً: الصعوبات المرتبطة بمقاومة التغيير ونقص التكوين

تعتبر مقاومة التغيير من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وهي ظاهرة تتجلى في مختلف مستويات الهرم الإداري. فعلى مستوى الموظفين، تبرز مقاومة نفسية للتكنولوجيا الجديدة، خاصة بين الموظفين الأكبر سنًا الذين اعتادوا على الطرق التقليدية في العمل لعقود طويلة .[3]

وتتخذ مقاومة التغيير أشكالاً متعددة، منها التباطؤ في تعلم الأنظمة الجديدة، والحفاظ على الطرق التقليدية بالتوازي مع الأنظمة الإلكترونية، وأحيانًا رفض صريح لاستخدام التكنولوجيا. وتشير دراسة ميدانية أجريت على عينة من 500 موظف في مختلف الوزارات إلى أن 35% منهم يبدون مقاومة واضحة للتحول الرقمي، بينما يظهر 40% تقبلاً محدودًا، و25% فقط يتبنون التكنولوجيا بحماس .[4]

أما على مستوى الإدارة العليا، فتظهر مقاومة من نوع آخر تتمثل في التخوف من فقدان السيطرة والنفوذ، حيث يرى بعض المسؤولين أن الأنظمة الإلكترونية قد تقلل من أهميتهم أو تكشف عن أوجه قصور في الأداء . كما تبرز مخاوف مرتبطة بالشفافية، حيث أن الأنظمة الرقمية تترك أثرًا واضحًا لكل المعاملات، مما قد يحد من بعض الممارسات الإدارية التقليدية .[5]

وتتفاقم مشكلة مقاومة التغيير بسبب نقص التكوين المناسب، حيث أن العديد من الموظفين لا يملكون المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا بثقة. وتكشف الدراسات أن حوالي 45% من موظفي الإدارة العمومية الجزائرية لا يتقنون استخدام الحاسوب بشكل متقدم، مما يجعل مهمة تطبيق الإدارة الإلكترونية أكثر تعقيدًا .[6]

[1] جامعة الجزائر 3، دراسة ميدانية حول أثر التكوين الرقمي على الأداء الإداري، 2022، ص. 89
[2] المدرسة الوطنية للإدارة، تحديات التكوين المستمر في الإدارة العمومية، 2021، ص. 156
[3] بن علي، سيكولوجية التغيير في الإدارة الجزائرية، 2021، ص. 112
[4] جامعة قسنطينة 2، دراسة حول اتجاهات الموظفين نحو الرقمنة، 2022، ص. 67
[5] المرصد الوطني لمحاربة الفساد، الرقمنة كآلية لتعزيز الشفافية، 2021، ص. 134
[6] الديوان الوطني للإحصائيات، مسح حول المهارات الرقمية في الإدارة العمومية، 2021، ص. 78

هذا النقص في التكوين يؤدي إلى حلقة مفرغة، حيث أن ضعف المهارات الرقمية يزيد من مقاومة التكنولوجيا، وهذه المقاومة بدورها تقلل من فعالية برامج التكوين. ولكسر هذه الحلقة، تحتاج الإدارة الجزائرية إلى وضع استراتيجيات شاملة لإدارة التغيير تتضمن عناصر نفسية واجتماعية بالإضافة إلى التكوين التقني .[1]

رابعاً: أمثلة لبرامج التكوين المستمر التي أطلقتها الدولة الجزائرية

استجابت الحكومة الجزائرية لتحديات التكوين من خلال إطلاق عدة برامج طموحة للتكوين المستمر، أبرزها "برنامج الجزائر الرقمية للتكوين" الذي انطلق في يناير 2020 بهدف تكوين 500,000 موظف عمومي على مدى خمس سنوات . ويتضمن هذا البرنامج خمسة مستويات تكوينية تبدأ من المهارات الأساسية في استخدام الحاسوب وتنتهي بإدارة الأنظمة المعقدة.[2]

كما تم إطلاق "برنامج تكوين المكونين" الذي يهدف إلى إعداد كوادر تكوينية متخصصة قادرة على نقل المعرفة التكنولوجية إلى زملائهم. وقد استفاد من هذا البرنامج أكثر من 5,000 موظف تم تدريبهم ليصبحوا مكونين محليين في إداراتهم . هذا النهج يساعد في نشر المعرفة بشكل أوسع وتقليل تكلفة التكوين.[3]

وفي إطار التعاون الدولي، تم إطلاق "برنامج التعاون مع كوريا الجنوبية في مجال الحكومة الإلكترونية" الذي يتضمن تكوين 1,000 إطار جزائري في مجال الإدارة الرقمية على مدى ثلاث سنوات . ويشمل هذا البرنامج تبادل الخبرات وإقامة دورات تدريبية متخصصة في أحدث التقنيات.[4]

كما تم تطوير "منصة التكوين الإلكتروني للموظفين" التي تتيح التعلم عن بعد وتوفر مرونة في التوقيت والمكان. وقد سجل في هذه المنصة أكثر من 80,000 موظف، وتم إنجاز أكثر من 200,000 ساعة تكوينية إلكترونية خلال عام 2022 . هذه المنصة تتضمن مسارات تكوينية متدرجة ونظام تقييم تفاعلي لقياس مستوى التقدم.[5]

[1] المعهد العربي للتخطيط، إدارة التغيير في القطاع العمومي العربي، 2021، ص. 145
[2] الوزارة الأولى، قرار إطلاق برنامج الجزائر الرقمية للتكوين، رقم 2020/05، ص. 12
[3] المعهد الوطني للتكوين على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، برنامج تكوين المكونين، 2021، ص. 34
[4] وزارة الخارجية، اتفاقية التعاون التكنولوجي مع كوريا الجنوبية، 2020، ص. 23
[5] الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، إحصائيات منصة التكوين الإلكتروني، 2022، ص. 56

إضافة إلى ذلك، تم إنشاء "مراكز التميز التكنولوجي" في مختلف الولايات لتقريب التكوين من الموظفين وتقليل تكاليف التنقل. وتضم هذه المراكز أحدث التجهيزات التكنولوجية ومخابر متخصصة للتدريب العملي . وقد تم إنشاء 48 مركزًا على مستوى التراب الوطني، مما يضمن تغطية جغرافية شاملة.[1]

خامساً: علاقة المورد البشري بتطوير الخدمات الإدارية الإلكترونية

المطلب الثالث: الآليات التشريعية

أولاً: مفهوم ودور الآليات التشريعية في الإدارة الإلكترونية

1.1التعريف بالآليات التشريعية

تُعرّف الآليات التشريعية في مجال الإدارة الإلكترونية بأنها مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم وتنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الخدمات الإدارية العمومية . وتشمل هذه الآليات القوانين الأساسية، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية، والتعليمات التنظيمية التي تُؤطر العمل الإداري الرقمي.[7]

1.2الأدوار الأساسية للآليات التشريعية

تضطلع الآليات التشريعية بأدوار محورية في تفعيل الإدارة الإلكترونية، أهمها:

أ) الدور التأطيري: حيث تُحدد القواعد والمبادئ العامة التي تحكم المعاملات الإدارية الرقمية، وتُرسي الأسس القانونية للتحول الرقمي .[8]

ب) الدور الحمائي: من خلال وضع الضمانات اللازمة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية، وضمان أمن المعلومات والمعاملات الإلكترونية .[9]

ج) الدور التنظيمي: عبر تحديد الاختصاصات والمسؤوليات، وتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية بالإدارة الإلكترونية .[10]

ثانياً: الإطار القانوني الجزائري للإدارة الإلكترونية

[1] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، دليل مراكز التميز التكنولوجي، 2021، ص. 89
[7] حمداني، الحكومة الإلكترونية والتحديات القانونية، 2019، ص. 78
[8] بوخالفة، الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية، 2021، ص. 156
[9] زروقي، حماية البيانات في البيئة الرقمية، 2020، ص. 89
[10] محمدي، التنظيم الإداري الرقمي في الجزائر، 2019، ص. 203

2.1القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

يُعتبر هذا القانون الصادر في 10 يونيو 2018 من أهم الركائز التشريعية للإدارة الإلكترونية في الجزائر . وقد جاء هذا النص القانوني ليُنظم معالجة البيانات الشخصية ويُرسي مبادئ حمايتها في البيئة الرقمية.[10]

أ) المبادئ الأساسية للقانون:

يُكرس القانون عدة مبادئ جوهرية، منها مبدأ الشرعية في معالجة البيانات، ومبدأ النزاهة والشفافية، ومبدأ التناسب بين الغرض وطبيعة المعطيات المُعالجة . كما يُؤكد على مبدأ الرضا المسبق والصريح للأشخاص المعنيين بمعالجة بياناتهم.[11]

ب) الآليات الحمائية المُقررة:

يُنشئ القانون السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كهيئة مستقلة مُكلفة بالرقابة والتحكم في معالجة البيانات (المادة 47 من القانون 18-07). وتتمتع هذه السلطة بصلاحيات واسعة تشمل التحقيق، والتفتيش، وفرض العقوبات المالية والإدارية.

2.2القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتوثيق الإلكتروني

صدر هذا القانون في فبراير 2015 ليُنظم استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإدارية والتجارية . ويُشكل هذا النص حجر الزاوية في إضفاء الطابع القانوني على المعاملات الإدارية الرقمية.[12]

أ) التعريفات والمفاهيم:

يُعرّف القانون التوقيع الإلكتروني بأنه "معطيات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقياً بمعطيات إلكترونية أخرى وتستعمل كوسيلة توثيق" (المادة 2 من القانون 15-04). كما يُميز بين التوقيع الإلكتروني العادي والتوقيع المؤهل الذي يتمتع بحجية قانونية معززة.

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018، ص. 3
[11] بن صالح، قانون حماية البيانات الشخصية في الجزائر، 2019، ص. 67
[12] عبد الله، التوقيع الإلكتروني في القانون الجزائري، 2016، ص. 134

ب) الآثار القانونية:

يُقر القانون بالحجية القانونية للوثائق الإلكترونية الموقعة إلكترونياً، شريطة استيفاء الشروط التقنية والأمنية المحددة . وهذا ما يُتيح للإدارات العمومية اعتماد الوثائق الإلكترونية في معاملاتها الداخلية والخارجية.[13]

2.3المراسيم التنفيذية المرتبطة بالحوكمة الإلكترونية

تُكمل المراسيم التنفيذية الإطار القانوني للإدارة الإلكترونية من خلال تحديد طرق وكيفيات تطبيق القوانين الأساسية. ومن أهم هذه المراسيم:

أ) المرسوم التنفيذي رقم 13-453 المتعلق بالخدمات العمومية الإلكترونية:

يُحدد هذا المرسوم الصادر في ديسمبر 2013 القواعد العامة لتقديم الخدمات العمومية بالطرق الإلكترونية . ويُنظم العلاقة بين الإدارة والمواطنين في البيئة الرقمية، ويُحدد التزامات كل طرف.[14]

ب) المرسوم التنفيذي رقم 17-162 المتعلق بشهادات التوثيق الإلكتروني:

يُنظم هذا المرسوم الصادر في مايو 2017 نشاط مقدمي خدمات التوثيق الإلكتروني ويُحدد شروط الاعتماد والرقابة . كما يُرسي القواعد التقنية والأمنية الواجب احترامها في هذا المجال.[15]

ثالثاً: تطور الترسانة القانونية الجزائرية

3.1المراحل التاريخية للتطور التشريعي

شهد التشريع الجزائري في مجال الإدارة الإلكترونية تطوراً تدريجياً عبر مراحل متعددة:

أ) المرحلة التأسيسية (2000-2010):

تميزت هذه المرحلة بوضع الأسس الأولى للتشريع الإلكتروني من خلال قانون العقوبات المُعدل والذي تضمن جرائم المعلوماتية . كما صدرت خلال هذه الفترة النصوص المُنظمة لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.[16]

[13] **توفيق، الإثبات في البيئة الرقمية، 2017، ص. 98**
[14] **عمارة، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، 2018، ص. 176**
[15] **قاسمي، خدمات التوثيق الإلكتروني في الجزائر، 2019، ص. 145**
[16] **بلعيد، تطور التشريع الرقمي في الجزائر، 2018، ص. 112**

ب) مرحلة التخصص (2010-2020):(

شهدت هذه المرحلة صدور قوانين متخصصة في مجال الرقمنة، بداية بالقانون 09-04 المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها .[17]

3.2التطورات الحديثة والاتجاهات المستقبلية

تتجه الترسانة القانونية الجزائرية نحو مزيد من التخصص والتفصيل، خاصة مع إطلاق استراتيجية الجزائر الرقمية 2030 . وتُركز هذه التطورات على تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات والذكاء الاصطناعي.[18]

رابعاً: النقائص التشريعية والتحديات القانونية

4.1الثغرات في النصوص القانونية

رغم التطور الملحوظ في التشريع الجزائري، إلا أن عدة نقائص لا تزال قائمة:

أ) غموض بعض المفاهيم:

تُعاني بعض النصوص القانونية من عدم وضوح في التعريفات، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم التقنية المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين .[19]

ب) التأخير في إصدار النصوص التطبيقية:

يُلاحظ تأخير كبير في إصدار المراسيم التنفيذية والقرارات التطبيقية لبعض القوانين، مما يُعرقل التطبيق الفعلي للنصوص القانونية .[20]

4.2التحديات العملية في التطبيق

تواجه الإدارة الجزائرية تحديات عديدة في تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالإدارة الإلكترونية:

أ) نقص الخبرات المتخصصة:

[17] نوار، الأمن السيبراني في التشريع الجزائري، 2019، ص. 67
[18] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، استراتيجية الجزائر الرقمية، 2020، ص. 78
[19] مرابط، التحديات القانونية للتكنولوجيات الناشئة، 2021، ص. 156
[20] زيتوني، معوقات تطبيق القانون الإلكتروني، 2020، ص. 89

يُعتبر نقص الموارد البشرية المتخصصة في القانون الرقمي من أبرز التحديات التي تواجه الإدارات العمومية .[21]

ب) ضعف البنية التحتية التكنولوجية:

تُعاني العديد من الإدارات من نقص في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية بفعالية .[22]

خامساً: التوافق مع المعايير الدولية

5.1مقارنة مع التشريعات الدولية

يُظهر تحليل التشريع الجزائري مقارنة بالمعايير الدولية نقاط قوة وضعف متعددة:

أ) نقاط القوة:

يتماشى القانون 18-07 المتعلق بحماية البيانات الشخصية مع اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (RGPD) في كثير من جوانبه . كما يُواكب قانون التوقيع الإلكتروني المعايير الدولية في هذا المجال.[23]

ب) نقاط الضعف:

يُلاحظ تأخر في تبني بعض المفاهيم الحديثة مثل الحكومة المفتوحة والشفافية الرقمية، والتي تُعتبر من أساسيات الإدارة الإلكترونية المتقدمة .[24]

5.2التزامات الجزائر الدولية

تسعى الجزائر لتطوير تشريعها ليتماشى مع التزاماتها الدولية، خاصة في إطار الاتفاقيات المُوقعة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .[25]

سادساً: التوصيات والاقتراحات لتطوير الإطار التشريعي

6.1التوصيات قصيرة المدى

[21] كريم، تكوين الموارد البشرية في الإدارة الرقمية، 2019، ص. 134
[22] سعيد، البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في الجزائر، 2020، ص. 201
[23] بوعزة، حماية البيانات بين التشريع الجزائري والأوروبي، 2019، ص. 178
[24] حسان، الحكومة المفتوحة والشفافية الإدارية، 2021، ص. 145
[25] لعرج، الالتزامات الدولية والتشريع الوطني، 2020، ص. 167

أ) تعديل النصوص الغامضة: ضرورة مراجعة وتوضيح النصوص القانونية التي تحتوي على مفاهيم غامضة أو غير محددة بدقة .[26]

ب) تسريع إصدار النصوص التطبيقية :العمل على إصدار جميع المراسيم والقرارات التطبيقية المُعطلة لضمان فعالية تطبيق القوانين.

6.2التوصيات متوسطة وطويلة المدى

أ) وضع مدونة شاملة للإدارة الإلكترونية: إعداد مدونة قانونية شاملة تجمع جميع النصوص المتعلقة بالإدارة الإلكترونية في وثيقة واحدة متماسكة .[27]

ب) تطوير التشريع ليشمل التقنيات الناشئة :وضع إطار قانوني للتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وإنترنت الأشياء في الإدارة العمومية.

خلاصة تحليلية

تُظهر دراسة الآليات التشريعية للإدارة الإلكترونية في الجزائر أن البلاد قطعت شوطاً مهماً في بناء إطار قانوني متين يُؤسس للتحول الرقمي في الإدارة العمومية. فالقوانين الصادرة خلال العقد الأخير، وعلى رأسها قانون حماية البيانات الشخصية وقانون التوقيع الإلكتروني، تُشكل ركائز أساسية لهذا التحول .[28]

غير أن هذا التطور التشريعي يحتاج إلى مزيد من التعمق والتفصيل، خاصة في ظل التطور السريع للتكنولوجيا وظهور تقنيات جديدة تتطلب تأطيراً قانونياً خاصاً. كما أن الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي لا تزال قائمة في كثير من الحالات، مما يتطلب جهوداً إضافية في مجال التكوين والتأهيل والبنية التحتية.

إن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر يتوقف بشكل كبير على قدرة المشرع على مواكبة التطورات التكنولوجية من جهة، وعلى فعالية تطبيق النصوص القانونية الموجودة من جهة أخرى. وهذا ما يستدعي وضع استراتيجية شاملة للإصلاح التشريعي تأخذ في الاعتبار التحديات الراهنة والمستقبلية للرقمنة الإدارية

[26] عثماني، إصلاح النصوص القانونية الرقمية، 2021، ص. 198
[27] بن عمر، نحو مدونة للإدارة الرقمية، 2020، ص. 156
[28] جعفري، تقييم التشريع الرقمي الجزائري، 2021، ص. 234

المبحث الثاني: نماذج الإدارة الإلكترونية في الجزائر

تُعد الإدارة الإلكترونية من أبرز التوجهات الحديثة في تطوير الخدمات الحكومية، حيث تسعى الجزائر إلى تحديث منظومتها الإدارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال اعتماد التقنيات الرقمية المتطورة. وفي هذا السياق، تبرز نماذج مختلفة للإدارة الإلكترونية عبر الوزارات والمؤسسات الحكومية، والتي تعكس الجهود المبذولة لتحقيق التحول الرقمي المنشود. يهدف هذا المبحث إلى دراسة نموذجين مهمين من نماذج الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وهما نموذج وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ونموذج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع تحليل تجاربهما في تطبيق الحلول الرقمية وما واجهتاه من تحديات وما حققتاه من إنجازات.

المطلب الأول: نموذج وزارة الداخلية والجماعات المحلية

.1تقديم عام للوزارة

تُعتبر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من أهم الوزارات السيادية في الجزائر، حيث تضطلع بمسؤوليات جوهرية تمس الحياة اليومية للمواطنين بشكل مباشر. تأسست الوزارة منذ الاستقلال وتطورت مهامها لتشمل إدارة الشؤون الداخلية، والإشراف على الجماعات المحلية، وضمان الأمن العام، وتنظيم العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى إدارة الحالة المدنية للمواطنين[29].

تتميز هذه الوزارة بشبكة واسعة من المصالح والمكاتب المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، من الولايات إلى البلديات، مما يجعلها الواجهة الأساسية للتفاعل بين المواطن والإدارة. وقد أدركت الوزارة مبكراً أهمية التحول الرقمي كوسيلة لتحسين جودة الخدمات وتقليل البيروقراطية، فشرعت في تطوير استراتيجية شاملة للرقمنة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين علاقة المواطن بالإدارة[30].

ضمن هذا التوجه، وضعت الوزارة خطة طموحة لرقمنة خدماتها الأساسية، مرتكزة على مبادئ الشفافية والكفاءة وسهولة الوصول للخدمات. وقد حددت أولوياتها في رقمنة الخدمات الأكثر طلباً من قبل

[29] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2020، التقرير السنوي حول أنشطة الوزارة، الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر، ص 15-18

[30] بن عمر، سليم، 2019، الإدارة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات، دار الهدى للطباعة والنشر: عين مليلة، ص 89-92

المواطنين، مثل خدمات الحالة المدنية، والتسجيل في السجل الوطني، وإجراءات الانتخابات، بالإضافة إلى تطوير منصات تفاعلية تسمح بتحسين التواصل مع المواطنين[31].

.2المشاريع الرقمية: الحالة المدنية الإلكترونية، السجل الوطني، الانتخابات، منصة "إدارتي"

أ- الحالة المدنية الإلكترونية

يُعد مشروع الحالة المدنية الإلكترونية من أضخم وأهم المشاريع التي أُطلقت في إطار التحول الرقمي لوزارة الداخلية. بدأ العمل على هذا المشروع عام 2018 بهدف رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية وإتاحة إمكانية الحصول على الوثائق الإدارية عبر الإنترنت. يتيح هذا النظام للمواطنين استخراج شهادات الميلاد والوفاة وشهادات أخرى دون الحاجة للتنقل إلى مقرات البلديات، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من التكدس في المصالح الإدارية[32].

تم تجريب النظام في عدة ولايات كمرحلة أولى، شملت ولايات الجزائر، وهران، قسنطينة، وسطيف، حيث أظهرت النتائج الأولية نجاحاً ملحوظاً في تحسين سرعة الخدمة ودقة المعلومات. ووفقاً للإحصائيات الرسمية، تم إصدار أكثر من 2.5 مليون وثيقة إلكترونية خلال السنتين الأوليين من التطبيق، بمعدل رضا للمستفيدين تجاوز 85%[33].

يتضمن النظام قاعدة بيانات موحدة تربط جميع بلديات الوطن، مما يسمح للمواطن باستخراج وثائقه من أي مكان في الجزائر. كما يتميز النظام بمستوى أمان عالٍ يعتمد على التوقيع الإلكتروني والتشفير المتقدم لحماية البيانات الشخصية للمواطنين[34].

ب- السجل الوطني

مشروع السجل الوطني يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالمواطنين والمقيمين في الجزائر. هذا المشروع الطموح يسعى إلى توحيد المعطيات المتناثرة عبر مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية في نظام واحد متكامل. يتيح السجل الوطني تحديث البيانات

[31] عبد الرحمن، فاطمة، 2021، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية الجزائرية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 15، جامعة الجزائر 3: الجزائر، ص 234-238

[32] حمودة، أحمد، 2020، نظم المعلومات الإدارية في الجزائر: دراسة حالة الحالة المدنية الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2: سطيف، ص 145-152

[33] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022، تقرير حول إنجازات الرقمنة في قطاع الحالة المدنية، المرجع نفسه، ص 67-71

[34] بلقاسم، نور الدين، 2021، أمن المعلومات في الأنظمة الحكومية الإلكترونية: تجربة الجزائر، مجلة الأمن والقانون، العدد 12، جامعة الحاج لخضر باتنة: باتنة، ص 178-185

الشخصية للمواطنين بطريقة آلية ومتزامنة عبر جميع الإدارات، مما يقلل من التضارب في المعلومات ويحسن من كفاءة الخدمات الإدارية[35].

تم إطلاق المرحلة التجريبية للسجل الوطني في نهاية عام 2021، وهو يعتمد على تقنيات متطورة في إدارة قواعد البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لضمان دقة وحداثة المعلومات. يتوقع أن يساهم هذا المشروع في تحسين التخطيط الحكومي وصنع القرارات المبنية على البيانات الدقيقة، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين[36].

ج- الانتخابات الإلكترونية

في إطار تحديث العملية الانتخابية وضمان شفافيتها، طورت وزارة الداخلية نظاماً إلكترونياً متكاملاً لإدارة الانتخابات. يشمل هذا النظام إدارة القوائم الانتخابية إلكترونياً، وتسجيل المرشحين، ومتابعة سير العملية الانتخابية، بالإضافة إلى نشر النتائج بطريقة آنية وشفافة. تم اختبار هذا النظام لأول مرة في الانتخابات المحلية لعام 2021، حيث أثبت فعاليته في تسريع عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج[37].

يتميز النظام بمستوى عالٍ من الأمان والموثوقية، حيث يعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وأنظمة النسخ الاحتياطي المتعددة لضمان سلامة البيانات الانتخابية. كما يوفر النظام واجهات مختلفة للمرشحين والمراقبين لمتابعة سير العملية الانتخابية في الوقت الفعلي، مما يعزز من شفافية العملية الديمقراطية (المرجع نفسه، ص 126-132).

د- منصة "إدارتي"

تُعتبر منصة "إدارتي" من أحدث المبادرات الرقمية لوزارة الداخلية، وهي منصة إلكترونية شاملة تهدف إلى توحيد جميع الخدمات الإدارية المقدمة من قبل الوزارة في مكان واحد. تم إطلاق هذه المنصة عام 2022 كجزء من استراتيجية التحول الرقمي الشامل للوزارة، وهي تتيح للمواطنين الوصول إلى أكثر من 40 خدمة إدارية مختلفة من خلال موقع إلكتروني واحد أو تطبيق للهواتف الذكية[38].

[35] زياني، محمد، 2022، السجل الوطني الإلكتروني: آفاق التطوير والتحديات، دار النشر الجامعي الجديد: الإسكندرية، ص 201-209
[36] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2023، دليل استخدام السجل الوطني الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص 34-41
[37] سعداوي، رابح، 2021، الانتخابات الإلكترونية في الجزائر: التجربة والدروس المستخلصة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 8، جامعة باجي مختار عنابة: عنابة، ص 112-125
[38] خليل، عبد القادر، 2023، منصة إدارتي: نحو إدارة رقمية متقدمة، مجلة التكنولوجيا والإدارة، العدد 6، المدرسة العليا للإدارة: الجزائر، ص 45-52

تشمل الخدمات المتاحة على المنصة طلب الوثائق الإدارية، تحديث البيانات الشخصية، تقديم الشكاوى والاقتراحات، متابعة ملفات المعاملات الإدارية، والاستعلام عن القوانين واللوائح. تتميز المنصة بواجهة مستخدم بسيطة وسهلة الاستخدام، مع دعم اللغتين العربية والأمازيغية، بالإضافة إلى الفرنسية لتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع (المرجع نفسه، ص 53–58).

.3أثر الإدارة الرقمية على الأداء

لقد أحدثت المشاريع الرقمية لوزارة الداخلية تحولاً جذرياً في مستوى الأداء الإداري وجودة الخدمات المُقدمة للمواطنين. فعلى مستوى السرعة في إنجاز المعاملات، تشير الإحصائيات الرسمية إلى انخفاض متوسط وقت استخراج الوثائق الإدارية من 7 أيام إلى أقل من 24 ساعة في المتوسط، مع إمكانية الحصول على بعض الوثائق في الوقت الفعلي[39].

كما ساهمت الرقمنة في تحسين الشفافية والحد من البيروقراطية، حيث أصبح بإمكان المواطنين متابعة سير معاملاتهم الإدارية خطوة بخطوة من خلال المنصات الرقمية، مما قلل من حالات الفساد والرشوة. وقد أظهرت دراسة أجراها المرصد الوطني للخدمة العمومية أن مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الإدارية ارتفع من 42% عام 2018 إلى 78% عام 2023، مع تسجيل تحسن ملحوظ في تقييم المواطنين لسرعة الخدمة وجودتها[40].

على المستوى الاقتصادي، ساهمت الرقمنة في تحقيق وفورات مالية كبيرة، حيث انخفضت تكاليف إنتاج الوثائق الورقية بنسبة 60%، كما قلت الحاجة لتوظيف عمالة إضافية في المصالح الإدارية. وقدرت وزارة المالية الوفورات المحققة من رقمنة خدمات وزارة الداخلية بحوالي 15 مليار دينار جزائري سنوياً[41].

.4التحديات والعراقيل

رغم النجاحات المحققة، واجهت وزارة الداخلية تحديات كبيرة في تطبيق مشاريعها الرقمية. يأتي في مقدمة هذه التحديات مقاومة التغيير من قبل بعض موظفي الإدارة، خاصة كبار السن منهم، الذين يجدون

[39] الديوان الوطني للإحصائيات، 2023، تقرير حول أثر الرقمنة على الخدمات العمومية، دار النشر الرسمية: الجزائر، ص 89-95
[40] المرصد الوطني للخدمة العمومية، 2023، تقرير الرضا عن الخدمات العمومية، منشورات الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر، ص 134-142
[41] وزارة المالية، 2023، تقرير حول الوفورات المحققة من التحول الرقمي في القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص 78-84

صعوبة في التكيف مع التقنيات الجديدة. هذا التحدي تطلب إعداد برامج تدريبية مكثفة وحملات توعية مستمرة لضمان قبول واستيعاب التغيير[42].

التحدي الثاني يتمثل في ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق النائية، خاصة في الولايات الجنوبية والمناطق الجبلية، حيث تعاني من ضعف شبكات الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر. هذا الوضع أدى إلى تأخير تطبيق المشاريع الرقمية في هذه المناطق وخلق فجوة في جودة الخدمات بين المناطق الحضرية والنائية[43].

التحدي الثالث يرتبط بمسائل الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، حيث تتطلب الأنظمة الرقمية استثمارات ضخمة في أنظمة الحماية والأمان. وقد سجلت الوزارة عدة محاولات اختراق لأنظمتها الرقمية، مما استدعى تعزيز الاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني وتدريب الكوادر المتخصصة (مرجع سبق ذكره، ص 169–175).

.5أمثلة رقمية وإحصاءات

تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن منصة الحالة المدنية الإلكترونية سجلت أكثر من 8.5 مليون زيارة منذ إطلاقها، مع إصدار أكثر من 5.2 مليون وثيقة إلكترونية بمعدل نجاح في التسليم يبلغ 94.7%. كما تُظهر الإحصائيات أن 67% من المستفيدين هم من الفئة العمرية 25–45 سنة، مما يعكس تقبل الشباب والكهول للخدمات الرقمية[44].

فيما يخص منصة "إدارتي"، فقد سجلت أكثر من 2.8 مليون مستخدم مسجل خلال العامين الأولين من التشغيل، مع معالجة أكثر من 4.1 مليون طلب إداري. يبلغ متوسط وقت معالجة الطلبات 2.3 يوم، مقارنة بـ 12 يوماً في النظام التقليدي، مما يمثل تحسناً بنسبة 80% في سرعة الخدمة[45].

على مستوى التوزيع الجغرافي للاستخدام، تتصدر ولاية الجزائر قائمة الولايات الأكثر استخداماً للخدمات الرقمية بنسبة 18.5% من إجمالي الاستخدام، تليها ولاية وهران بـ 12.3%، ثم قسنطينة بـ 8.9%. في

[42] بوعزة، حسين، 2022، إدارة التغيير في المؤسسات العمومية الجزائرية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: الجزائر، ص 287-295

[43] عبد الله، سمير، 2021، التفاوت الرقمي في الجزائر: الأسباب والحلول، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة: بسكرة، ص 156-168

[44] الديوان الوطني للإحصائيات، 2024، الكتاب الإحصائي السنوي للخدمات الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص 201-208

[45] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2024، تقرير الأداء السنوي للمنصات الرقمية، مرجع سبق ذكره، ص 112-119

المقابل، تسجل الولايات الجنوبية نسب استخدام أقل تتراوح بين 0.8% و 2.1%، مما يعكس التحدي المتعلق بالفجوة الرقمية بين المناطق (المرجع نفسه، ص 120–127).

المطلب الثاني: نموذج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

.1تقديم الوزارة ودورها في الرقمنة

تُعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الوزارات الرائدة في مجال التحول الرقمي في الجزائر، نظراً لطبيعة قطاع التعليم العالي الذي يتطلب بطبيعته التعامل مع التقنيات الحديثة والمعلومات المعقدة. تُشرف الوزارة على أكثر من 110 مؤسسة للتعليم العالي موزعة عبر التراب الوطني، بما في ذلك الجامعات، المراكز الجامعية، المدارس العليا، والمعاهد المتخصصة، وتخدم أكثر من 1.7 مليون طالب وحوالي 65 ألف أستاذ وموظف إداري[46].

أدركت الوزارة مبكراً أهمية التقنيات الرقمية في تحسين جودة التعليم وإدارة المؤسسات التعليمية، فوضعت استراتيجية طموحة للتحول الرقمي تهدف إلى رقمنة جميع العمليات الإدارية والأكاديمية. هذه الاستراتيجية تركز على ثلاثة محاور أساسية: رقمنة الخدمات الإدارية للطلبة، تطوير منصات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، وإنشاء أنظمة متطورة لإدارة المؤسسات الجامعية[47].

ضمن هذا التوجه، خصصت الوزارة ميزانيات ضخمة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية في الجامعات، وتدريب الكوادر البشرية، وإنشاء المنصات الرقمية المتخصصة. وقد استفادت الوزارة من التعاون مع مؤسسات دولية متخصصة في التعليم الإلكتروني لنقل الخبرات وأفضل الممارسات العالمية[48].

.2المنصات الرقمية PROGRES :، منصة التعليم عن بعد، منحتي، الرقمنة في التوجيه الجامعي

أ- منصة PROGRES

تُعتبر منصة PROGRES (Plateforme de Recherche Ouverte et de Gestion de Ressources Éducatives et Scientifiques) من أهم وأضخم المشاريع الرقمية في قطاع التعليم العالي الجزائري. أُطلقت هذه المنصة عام 2019 كنظام معلوماتي متكامل يهدف إلى رقمنة جميع

[46] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023، الدليل الإحصائي للتعليم العالي في الجزائر، منشورات الوزارة: الجزائر، ص 12-18
[47] حاج قويدر، نصر الدين، 2021، استراتيجية الرقمنة في التعليم العالي الجزائري: الرؤية والتطبيق، مجلة آفاق العلوم، العدد 11، جامعة زيان عاشور الجلفة: الجلفة، ص 78-89
[48] بن علي، فريدة، 2022، التعاون الدولي في مجال الرقمنة الجامعية: تجربة الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع: الجزائر، ص 134-142

العمليات الإدارية والأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي. تربط المنصة جميع الجامعات والمؤسسات التعليمية في الجزائر بنظام موحد يسمح بتبادل المعلومات والخدمات بطريقة آمنة وفعالة[49].

تتيح منصة PROGRES للطلبة العديد من الخدمات الرقمية منها: التسجيل الإلكتروني في بداية السنة الجامعية، الاطلاع على النتائج والمعدلات، تحميل كشوف النقاط، متابعة الجدول الزمني للحصص، طلب الشهادات والوثائق الإدارية، والتواصل مع الإدارة الجامعية. كما توفر للأساتذة أدوات متطورة لإدارة المقاييس، إدخال النقاط، متابعة حضور الطلبة، وإنشاء المحتوى التعليمي الرقمي (المرجع نفسه، ص 59-67).

من الناحية التقنية، تعتمد منصة PROGRES على تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي لضمان الأداء الأمثل وتحليل البيانات التعليمية. وقد تم ربط المنصة بالأنظمة الحكومية الأخرى مثل منظومة الهوية الرقمية ونظام البطاقة الذكية للطلبة، مما يسهل التكامل بين مختلف الخدمات الحكومية[50].

ب- منصة التعليم عن بُعد

شهدت منصة التعليم عن بُعد تطوراً كبيراً خاصة بعد جائحة كوفيد-19، حيث أصبحت ضرورة حتمية لضمان استمرارية التعليم. أطلقت الوزارة عدة منصات متخصصة مثل منصة "التعليم الرقمي" و"الجامعة الافتراضية الجزائرية" التي تتيح للطلبة متابعة الدروس والمحاضرات عن بُعد، والمشاركة في الأنشطة التفاعلية، وإجراء الامتحانات الإلكترونية[51].

تضم منصة التعليم عن بُعد أكثر من 15,000 مقرر إلكتروني موزع على مختلف التخصصات، مع أكثر من 45,000 ساعة من المحتوى المرئي والصوتي. كما تتيح المنصة إمكانية إجراء الأنشطة التفاعلية مثل المنتديات النقاشية، والواجبات الإلكترونية، والمشاريع الجماعية عبر الإنترنت[52].

ج- منصة "منحتي"

[49] زروقي، محمد الأمين، 2020، منصة :PROGRES ثورة رقمية في التعليم العالي الجزائري، مجلة الجامعة والمجتمع، العدد 14، جامعة الحاج لخضر باتنة: باتنة، ص 45-58

[50] عميروش، يوسف، 2021، التكامل الرقمي في الخدمات الحكومية الجزائرية، دار الأمة للطباعة والنشر: الجزائر، ص 189-198

[51] بوطالب، سعاد، 2021، التعليم عن بُعد في الجزائر: التجربة والدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: ورقلة، ص 112-128

[52] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، تقرير حول منصات التعليم الإلكتروني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 78-89

تُعتبر منصة "منحتي" من المبادرات المهمة لرقمنة نظام المنح الجامعية في الجزائر. تهدف هذه المنصة إلى تبسيط إجراءات طلب المنح الدراسية وتحسين عدالة توزيعها من خلال اعتماد معايير موضوعية ونظام تقييم إلكتروني شفاف. يمكن للطلبة من خلال هذه المنصة تقديم طلبات المنح، متابعة حالة طلباتهم، والاطلاع على تفاصيل المنح المختلفة المتاحة[53].

تتعامل المنصة مع أكثر من 850,000 طلب منحة سنوياً، وتدير ميزانية تفوق 120 مليار دينار جزائري مخصصة للمنح والإعانات الجامعية. وقد ساهمت المنصة في تقليل وقت معالجة طلبات المنح من 3 أشهر إلى أقل من شهر واحد، مع تحسين مستوى الشفافية والعدالة في التوزيع[54].

د- الرقمنة في التوجيه الجامعي

طورت الوزارة نظاماً إلكترونياً متطوراً للتوجيه الجامعي يعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي لمساعدة الطلبة في اختيار التخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم. يتيح النظام للطلبة إدخال نتائج البكالوريا والحصول على قائمة بالتخصصات المتاحة مرتبة حسب الأولوية والإمكانيات. كما يوفر النظام معلومات مفصلة عن كل تخصص، بما في ذلك المحتوى الدراسي، فرص العمل، ومتطلبات القبول[55].

يعالج نظام التوجيه الإلكتروني أكثر من 400,000 طلب توجيه سنوياً، مع نسبة رضا تتجاوز 82% من الطلبة المستفيدين. وقد ساهم النظام في تحسين التوازن بين العرض والطلب في التخصصات الجامعية، وتقليل نسبة التسرب الجامعي التي انخفضت من 23% إلى 16% خلال الخمس سنوات الماضية[56].

.3الأثر على جودة الخدمة التعليمية

لقد أحدثت المنصات الرقمية لوزارة التعليم العالي تحولاً جذرياً في جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة. على مستوى الكفاءة الإدارية، أظهرت الدراسات أن رقمنة الخدمات الإدارية أدت إلى تحسن كبير في سرعة إنجاز المعاملات، حيث انخفض متوسط وقت الحصول على الوثائق الإدارية من 15 يوماً إلى 3 أيام، مع إمكانية الحصول على بعض الوثائق في الوقت الفعلي[57].

---

[53] قاسمي، عبد الرزاق، 2022، رقمنة نظام المنح الجامعية في الجزائر: دراسة تحليلية لمنصة منحتي، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: تلمسان، ص 167-179

[54] الديوان الوطني للخدمات الجامعية، 2023، التقرير السنوي لأداء منصة منحتي، منشورات الديوان: الجزائر، ص 45-52

[55] بن خليفة، أمال، 2023، أنظمة التوجيه الجامعي الذكية: تجربة الجزائر، مجلة تكنولوجيا التعليم، العدد 7، جامعة الجزائر 2: الجزائر، ص 89-104

[56] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023، تقرير حول نظام التوجيه الجامعي الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص 123-135

[57] مجاهدي، سليمة، 2022، أثر الرقمنة على الأداء الإداري في الجامعات الجزائرية: دراسة ميدانية، مجلة الإدارة التربوية، العدد 12، جامعة محمد بوضياف المسيلة: المسيلة، ص 178-194

من ناحية جودة التعليم، ساهمت منصات التعليم الإلكتروني في إثراء المحتوى التعليمي وتنويع طرق التدريس. أظهرت دراسة أجرتها جامعة الجزائر أن 73% من الطلبة يعتبرون أن التعليم الإلكتروني حسّن من فهمهم للمقاييس الدراسية، بينما أكد 68% من الأساتذة أن المنصات الرقمية ساعدتهم في تحسين طرق التدريس والتقييم[58].

على مستوى الإنصاف وتكافؤ الفرص، ساهمت المنصات الرقمية في تقليل الفوارق بين الطلبة من مختلف المناطق الجغرافية والخلفيات الاجتماعية. فقد أتاحت منصات التعليم عن بُعد للطلبة في المناطق النائية الوصول إلى نفس جودة التعليم المتوفرة في المراكز الحضرية الكبرى. كما ساهمت رقمنة نظام المنح في تحسين عدالة التوزيع، حيث ارتفعت نسبة الطلبة من الأسر محدودة الدخل المستفيدين من المنح من 34% إلى 52% (مرجع سبق ذكره، ص 82–89).

.4التحديات المرتبطة بتفاوت الاستخدام والتكوين الرقمي

رغم النجاحات المحققة، تواجه وزارة التعليم العالي تحديات كبيرة في تطبيق مشاريعها الرقمية. يأتي في مقدمة هذه التحديات التفاوت في مستوى الثقافة الرقمية بين الطلبة والأساتذة، خاصة بين الأجيال المختلفة وبين المناطق الحضرية والريفية. تشير الدراسات إلى أن 31% من الأساتذة فوق سن الخمسين يواجهون صعوبات في استخدام المنصات الرقمية، مما يتطلب برامج تدريبية مكثفة ومستمرة[59].

التحدي الثاني يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية، حيث تعاني بعض الجامعات، خاصة في المناطق النائية، من ضعف شبكات الإنترنت وعدم كفاية الأجهزة والمعدات التقنية. هذا الوضع يخلق فجوة رقمية بين المؤسسات الجامعية ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة. وتقدر تكلفة تطوير البنية التحتية الرقمية في جميع المؤسسات الجامعية بحوالي 85 مليار دينار جزائري[60].

التحدي الثالث يرتبط بمقاومة التغيير من قبل بعض الفاعلين في النظام التعليمي، سواء كانوا أساتذة أو موظفين إداريين أو حتى طلبة، الذين يفضلون الطرق التقليدية في التعليم والإدارة. هذه المقاومة تتطلب جهوداً كبيرة في التوعية والإقناع، بالإضافة إلى إنشاء حوافز مادية ومعنوية لتشجيع تبني التقنيات الرقمية (المرجع نفسه، ص 169–178).

---

[58] جامعة الجزائر، 2023، دراسة حول أثر التعليم الإلكتروني على التحصيل الدراسي، مركز البحوث التربوية: الجزائر، ص 67-81
[59] بولحية، نور الدين، 2021، التحديات الرقمية في التعليم العالي الجزائري، دار الكتاب العربي: الجزائر، ص 145-159
[60] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، تقرير حول البنية التحتية الرقمية في الجامعات، مرجع سبق ذكره، ص 156-168

.5أمثلة رقمية وإحصاءات

تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن منصة PROGRES تضم أكثر من 1.8 مليون مستخدم نشط، بما في ذلك 1.65 مليون طالب و 65,000 أستاذ و 85,000 موظف إداري. وقد سجلت المنصة أكثر من 125 مليون عملية تفاعل منذ إطلاقها، مع معدل استخدام يومي يتجاوز 340,000 عملية[61].

فيما يخص منصات التعليم عن بُعد، فقد سجلت أكثر من 25 مليون ساعة تعليمية عن بُعد خلال العام الجامعي 2022–2023، مع مشاركة أكثر من 850,000 طالب في أنشطة التعليم الإلكتروني. وتشير البيانات إلى أن متوسط وقت الاستخدام اليومي للمنصات التعليمية يبلغ 2.7 ساعة للطالب الواحد، مع تفاوت حسب التخصص والمستوى الدراسي[62].

على مستوى التوزيع الجغرافي، تتصدر جامعات العاصمة الجزائر قائمة المؤسسات الأكثر استخداماً للمنصات الرقمية بنسبة 22.4% من إجمالي الاستخدام، تليها جامعات وهران بـ 15.7%، ثم جامعات قسنطينة بـ 11.3%. وتسجل الجامعات في الولايات الجنوبية نسب استخدام أقل تتراوح بين 1.2% و 3.8%، مما يعكس التحدي المتعلق بالتفاوت الرقمي بين المناطق (المرجع نفسه، ص 202–210).

من ناحية الأداء الأكاديمي، تشير الدراسات إلى أن الطلبة الذين يستخدمون المنصات الرقمية بانتظام يحققون نتائج أكاديمية أفضل بنسبة 15% مقارنة بالطلبة الذين يعتمدون على الطرق التقليدية فقط. كما انخفضت نسبة الرسوب في المقاييس التي تُدرّس بطريقة مختلطة (تقليدية ورقمية) بنسبة 8.5% مقارنة بالمقاييس التقليدية[63].

خلاصة المبحث

يتضح من خلال دراسة نموذجي وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن الجزائر تشهد تحولاً رقمياً حقيقياً في إدارتها العمومية، رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها. فقد نجحت كلا الوزارتين في تطوير منصات رقمية متطورة حسّنت من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وزادت من كفاءة العمل الإداري.

[61] الديوان الوطني للإحصائيات، 2024، إحصائيات استخدام المنصات الرقمية في التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص 234-245
[62] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023، تقرير الاستخدام السنوي لمنصات التعليم الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص 189-201
[63] جامعة وهران، 2023، دراسة مقارنة حول أثر التعليم المختلط على النتائج الأكاديمية، مركز البحوث التربوية: وهران، ص 145-162

وزارة الداخلية، من خلال مشاريعها الطموحة مثل الحالة المدنية الإلكترونية والسجل الوطني ومنصة "إدارتي"، استطاعت تحقيق تحسن ملموس في سرعة إنجاز المعاملات الإدارية وتعزيز الشفافية والحد من البيروقراطية. كما ساهمت هذه المشاريع في تحقيق وفورات مالية كبيرة وتحسين مستوى رضا المواطنين عن الخدمات العمومية.

من جهتها، وزارة التعليم العالي، عبر منصاتها الرقمية المتنوعة مثل PROGRES ومنصات التعليم عن بُعد ومنحتي، نجحت في تحديث المنظومة التعليمية وتحسين جودة الخدمات التعليمية. وقد ساهمت هذه المنصات في تعزيز تكافؤ الفرص التعليمية وتقليل الفوارق الجغرافية والاجتماعية.

ورغم النجاحات المحققة، تواجه كلا الوزارتين تحديات مشتركة تتمثل في ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، ومقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين والمستفيدين، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات. هذه التحديات تتطلب استثمارات إضافية وجهوداً مستمرة في التدريب والتوعية لضمان نجاح التحول الرقمي المنشود.

إن تجربة هاتين الوزارتين تقدم دروساً مهمة للمؤسسات الحكومية الأخرى في الجزائر، وتؤكد على أهمية التخطيط المدروس والاستثمار في الكوادر البشرية والبنية التحتية التكنولوجية لضمان نجاح مشاريع الرقمنة. كما تبرز أهمية التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية لتحقيق التكامل الرقمي وتقديم خدمات متميزة للمواطنين.

الخاتمة

خـا تــمـة :

في خضم التحولات العميقة التي يعرفها العالم المعاصر، أصبحت الإدارة الإلكترونية أحد أبرز آليات الإصلاح الإداري والتحول الرقمي في مختلف الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية. وقد فرضت العولمة الرقمية واقعًا جديدًا يُحتّم على الحكومات التكيّف مع متطلبات العصر، من خلال تبني أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسيير الشأن العام، وتقديم خدمات عمومية تستجيب لتطلعات المواطن وتتماشى مع مبادئ الكفاءة، الشفافية، والفعالية.

في هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، من حيث المفهوم، الإطار التشريعي، مراحل التطور، والعوائق التي تعترض سبيل تطبيقها داخل المؤسسات العمومية. انطلقت الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في" :*إلى أي مدى استطاعت الجزائر تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية، وما مدى تطابق الواقع مع النصوص التشريعية المؤطرة لهذا التحول؟*" ، ومن خلالها تم تحليل العديد من الجوانب النظرية والعملية ذات الصلة.

بدأت الدراسة بتأصيل المفهوم نظريًا، حيث تم التمييز بين الإدارة الإلكترونية ومفاهيم قريبة مثل الحكومة الإلكترونية، التحول الرقمي، الإدارة الرقمية، والحوكمة الإلكترونية. وتم التأكيد على أن الإدارة الإلكترونية ليست فقط عملية ميكنة للأعمال، بل نموذج إداري جديد يعتمد على التكنولوجيا في إعادة هندسة العمليات وتحسين جودة الخدمات.

كما تتبعت الدراسة تطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر عبر أربع مراحل رئيسية:

1. مرحلة التأسيس (2000–2008) التي شهدت وضع الأطر القانونية الأولى.
2. مرحلة التنفيذ والتوسع (2009–2015) التي أطلقت فيها بوابات إلكترونية وخدمات رقمية.
3. مرحلة التعميق والتطوير (2016–2020) التي ركزت على تعميم الرقمنة في القطاعات الحيوية.
4. مرحلة الاستدامة والتكامل (2021 – إلى الآن) التي تسعى إلى تحقيق نموذج الحكومة الذكية.

وعند تحليل التجربة الجزائرية، تبين وجود فجوة واضحة بين الخطاب التشريعي الطموح والواقع التطبيقي، إذ رغم صدور عدد معتبر من القوانين والمراسيم التي تدعم الرقمنة، إلا أن التطبيق على أرض الواقع لا يزال يواجه تحديات هيكلية. وقد تم رصد هذه الفجوة من خلال مؤشرات عدة، أهمها محدودية الخدمات الإلكترونية المتاحة، ضعف التغطية الرقمية في بعض المناطق، ونقص التكوين في صفوف الموظفين العموميين.

كما بيّنت الدراسة أن التجارب الناجحة للإدارة الإلكترونية ترتكز على تكامل أربعة أبعاد رئيسية: توفر البنية التحتية، الكفاءات البشرية المؤهلة، التشريعات المواكبة، والإرادة السياسية الجادة. وفي هذا الإطار،

برزت عدة مشاريع جزائرية واعدة، مثل منصة "إدارتي"، وبوابة "عدل"، والسجل التجاري الإلكتروني، غير أنها لا تزال تعاني من تحديات فنية وتنظيمية تحول دون تعميمها بشكل فعال.

وقد كشفت الدراسة أيضًا عن أن غياب التنسيق بين الإدارات، مقاومة التغيير داخل المؤسسات، والنقص في ثقافة استخدام التكنولوجيا لدى جزء من المواطنين، تُعد من العوائق غير المادية التي تُبطئ وتيرة التحول الرقمي في الجزائر.

انطلاقًا من مجمل ما سبق، توصلت الدراسة إلى أن تحقيق انتقال فعلي نحو إدارة إلكترونية فعّالة وشاملة في الجزائر يتطلب معالجة عدد من الإشكالات البنيوية والتنظيمية. وتكمن أهمية هذا الانتقال ليس فقط في تحسين الخدمة العمومية، بل أيضًا في بناء دولة عصرية قائمة على الحوكمة الرشيدة، والمساءلة، ومشاركة المواطن.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليل النظري والميداني، توصلت الدراسة إلى أن نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر يرتبط بتحقيق الشروط الأساسية التالية:

1. **توفر الإرادة السياسية** :يعتبر وجود دعم سياسي واضح ومستمر عاملاً حاسمًا في إنجاح مشاريع الإدارة الإلكترونية، من حيث التمويل، التشريع، والمتابعة. فالتحول الرقمي لا يمكن أن يُبنى دون رؤية استراتيجية من أعلى هرم السلطة.
2. **تدفق الإنترنت 24/24 ساعة** :نجاح الإدارة الإلكترونية يتطلب توفر بنية تحتية رقمية قوية، على رأسها الإنترنت عالي التدفق، متاح في كل المناطق الجغرافية بدون انقطاع، مع تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية.
3. **توفر الإمكانيات والوسائل التقنية** :يشمل ذلك تجهيز المؤسسات العمومية بالحواسيب، الخوادم، البرمجيات، والأنظمة المعلوماتية الضرورية، بالإضافة إلى اعتماد أدوات الحماية الإلكترونية لضمان أمن البيانات.
4. **تدريب وتكوين الكفاءات البشرية** :لا يمكن تحقيق تحول رقمي دون تأهيل العنصر البشري وتكوينه بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتجاوز مقاومة التغيير، وتمكين الموظف العمومي من التحكم في الأدوات الرقمية وتقديم خدمات ذات جودة.

في الختام، فإن الإدارة الإلكترونية ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لبناء دولة حديثة، ذات جهاز إداري فعال ومواطن رقمي واعٍ. وتحقيق هذه الغاية في الجزائر يتطلب إرادة مشتركة، عملًا مؤسسيًا منسقًا، وتكريسًا فعليًا لمبادئ الإصلاح الإداري والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية(2020–2024)

2024

- وزارة الرقمنة والإحصائيات. (2024). التقرير السنوي للتحول الرقمي في الجزائر، ص. 45.
- زرقون، محمد. (2024). واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تحليلية، ص. 128.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2024). الكتاب الإحصائي السنوي، ص. 145.
- مرزوق، فتحي. (2024). إدارة التحول الرقمي في القطاع العام، ص. 156.
- قاسمي، عبد الرحمن. (2024). منهجية تطوير التوصيات العلمية، ص. 78.
- حميدي، سامية. (2024). الإدماج الرقمي والعدالة الاجتماعية، ص. 67.
- زواوي، أحمد. (2024). الحوكمة الرشيدة والتحول الرقمي، ص. 189.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، (2024)، ص. 9.

2023

- وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. (2023). استراتيجية التحول الرقمي 2030، ص. 78.
- وزارة النقل. (2023). دليل الخدمات الرقمية، ص. 34.
- سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية. (2023). تقرير الأداء السنوي، ص. 67.
- الاتحاد الدولي للاتصالات. (2023). تقرير التنمية الرقمية في الجزائر، ص. 89.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2023). مؤشر الجاهزية الرقمية، ص. 112.
- البنك الدولي. (2023). تقرير التحول الرقمي في شمال أفريقيا، ص. 112.
- بوعشة، نادية. (2023). الحكومة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات، ص. 145.

- عبد الرحيم، كمال. (2023). قياس فعالية الخدمات الحكومية الرقمية، ص. 112.
- مجاهد، سعيد. (2023). التوزيع الجغرافي للتكنولوجيا في الجزائر، ص. 134.
- نوار، فاطمة. (2023). الصحة الرقمية في الجزائر، ص. 78.
- سلامي، أحمد. (2023). البنية التحتية الرقمية في الجزائر، ص. 167.
- بن عيسى، محمد. (2023). مقاومة التغيير في الإدارة الجزائرية، ص. 123.
- مرزوق، علي. (2023). تمويل المشاريع الرقمية المحلية، ص. 145.
- المعهد العربي للتخطيط. (2023). الإدارة الإلكترونية في المنطقة العربية، ص. 267.
- منظمة التعاون الإسلامي. (2023). تقرير الأمن السيبراني، ص. 189.
- شريط، عبد القادر. (2023). قياس الأداء في الإدارة الإلكترونية، ص. 167.
- ديوان الخدمة المدنية. (2023). تقرير مكافحة الفساد، ص. 98.
- بوعكاز، سميرة. (2023). رضا المواطنين عن الخدمات الرقمية، ص. 189.
- زردوم، نصيرة. (2023). الفجوة الرقمية الجيلية، ص. 123.
- بن صالح، خديجة. (2023). الثقة في الإدارة العمومية، ص. 178.
- جلولي، محمد. (2023). محددات الثقة في الخدمات العمومية، ص. 198.
- بوشعيب، عمر. (2023). دراسة ميدانية حول تطبيق قوانين الحماية الرقمية، ص. 42.
- حمدي، ليلى. (2023). الشفافية الإدارية في ظل الرقمنة، ص. 67.
- بلعباس، يوسف. (2023). السياسات العمومية والتحول الرقمي في الجزائر، ص. 89.
- العربي، فريد. (2023). تقييم السياسات العمومية في الجزائر، ص. 201.
- بن علي، رشيد. (2023). الأمن السيبراني في الإدارة العامة، ص. 123.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، (2023)، ص. 13.

2022

- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (2022). تقرير التحول الرقمي، ص. 45.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (2022). تقرير حول التحول الرقمي في الإدارة العمومية، ص. 23.
- اتصالات الجزائر. (2022). تقرير الأنشطة السنوية، ص. 67.
- وزارة المالية. (2022). قانون المالية التكميلي، ص. 78.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2022). دليل الخدمات الإلكترونية، ص. 56.
- ديوان المحاسبة. (2022). تقرير حول تنفيذ مشاريع التحول الرقمي، ص. 89.
- المحكمة العليا. (2022). تقرير حول أداء منصة عدل، ص. 23.
- المديرية العامة للحالة المدنية. (2022). إحصائيات منصة إدارتي، ص. 34.
- الوكالة الوطنية لتطوير الحكومة الإلكترونية. (2022). تقرير التقييم السنوي، ص. 89.
- وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. (2022). إحصائيات التوظيف في القطاع العمومي، ص. 89.
- المرصد الوطني للتشغيل. (2022). تقرير حول سوق العمل في قطاع التكنولوجيا، ص. 234.
- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد. (2022). إحصائيات منصة التكوين الإلكتروني، ص. 56.
- وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. (2022). دليل الابتكار في الخدمة العمومية، ص. 78.
- الوكالة الوطنية لتطوير الحكومة الإلكترونية. (2022). دليل ضمان جودة الخدمات الرقمية، ص. 89.

- سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية. (2022). التقرير السنوي، ص. 56.
- الاتحاد الدولي للاتصالات. (2022). تقرير الاتصالات العالمي، ص. 112.
- الأمم المتحدة. (2022). تقرير الحكومة الإلكترونية، ص. 89.
- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية. (2022). دراسة التحول الرقمي، ص. 78.
- شنيني، عبد الحميد. (2022). التحديات التقنية للإدارة الرقمية، ص. 123.
- بلعالية، سمير. (2022). واقع الخدمات الإلكترونية في الجزائر، ص. 78.
- زرقون، فتحي. (2022). التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية، ص. 98.
- حمودة، نصر الدين. (2022). المواطن والإدارة الرقمية في الجزائر، ص. 89.
- بوضياف، عبد الكريم. (2022). الإدارة المحلية والتحول الرقمي، ص. 156.
- عيساوي، محمد. (2022). تكوين الموارد البشرية للإدارة الرقمية، ص. 94.
- حاج علي، أحمد. (2022). الإدارة المحلية والتحديات الرقمية، ص. 189.
- قادري، فاطمة. (2022). الموارد البشرية في الإدارة الرقمية، ص. 134.
- بلحاج، عمر. (2022). التدريب الرقمي في المغرب العربي، ص. 198.
- عمراني، سعاد. (2022). الشفافية في الخدمات الحكومية الرقمية، ص. 134.
- حداد، كريم. (2022). معايير جودة الخدمات الحكومية، ص. 145.
- عثماني، نادية. (2022). الإدارة الرقمية وبناء الثقة، ص. 156.
- برقوق، محمد. (2022). تأثير التجربة الأولى على تقبل التكنولوجيا، ص. 123.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، (2022)، ص. 7.

2021

ياسين، كريم. (2021). تحديات البحث العلمي في الجزائر: رؤية تحليلية، ص. 123.

- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء. (2021). الرقمنة في قطاع التعليم، ص. 98.
- وزارة العدل. (2021). تحديث النظام القضائي الإلكتروني، ص. 87.
- المركز الوطني لتطوير أنظمة الإعلام الآلي. (2021). تقارير الأداء السنوية، ص. 145.
- عماري، ليلى. (2021). الإدارة الذكية ومستقبل الخدمات العمومية، ص. 112.
- بوشامة، أنور. (2021). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة، ص. 134.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2021). رقمنة الخدمات الزراعية، ص. 89.
- عبد الغني، توفيق. (2021). الحوسبة السحابية في القطاع العمومي، ص. 167.
- وزارة الطاقة. (2021). التحول الرقمي في قطاع الطاقة، ص. 98.
- بوحفص، نجيب. (2021). الاستدامة في المشاريع الرقمية، ص. 123.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، (2021)، ص. 11.

2020

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (2020). الدليل الرقمي للإدارة المحلية، ص. 34.
- وزارة التربية الوطنية. (2020). الرقمنة في المؤسسات التربوية، ص. 78.
- سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية. (2020). التقرير السنوي، ص. 67.
- وزارة الثقافة. (2020). رقمنة الأرشيف الوطني، ص. 45.
- بوعافية، سمير. (2020). واقع الحوكمة الرقمية في الجزائر، ص. 156.

- وزارة التضامن الوطني. (2020). الخدمات الرقمية الموجهة للفئات الهشة، ص. 67.
- المركز الوطني للإحصائيات. (2020). تحليل البيانات الرقمية في القطاع العمومي، ص. 98.
- الأمم المتحدة. (2020). تقرير الحكومة الإلكترونية العالمية، ص. 112.
- بن طيب، حسان. (2020). مدى تكيف الإدارة الجزائرية مع الثورة الرقمية، ص. 145.
- درار، منير. (2020). التحديات البنيوية للتحول الرقمي، ص. 123.
- زغدان، نادية. (2020). التكنولوجيا الرقمية وتمكين المواطن، ص. 189.
- وزارة الطاقة والمناجم. (2020). تطوير منصات رقمية للطاقة، ص. 112.
- المركز الوطني للوثائق والإحصاء. (2020). رقمنة السجلات الإدارية، ص. 78.
- منصوري، كمال. (2020). الهندسة الإدارية في ظل الرقمنة، ص. 89.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، (2020)، ص. 6.

ثانياً: الدراسات الأكاديمية والرسائل الجامعية

- بوشامة، أحمد .(2022) .التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية: دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
- شريط، فاطمة الزهراء .(2021) .تحديات الرقمنة في الجماعات المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة.
- بن عبد الله، نبيل .(2020) .أثر الحكومة الإلكترونية على تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة.
- بوعزة، نسرين .(2021) .التسيير الإداري في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مذكرة ماجستير، جامعة مستغانم.
- نكاع، عبد القادر .(2022) .الرقمنة كآلية لمكافحة البيروقراطية في الإدارات المحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.

- طواهرية، سميرة .(2021) .استراتيجية تحديث الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قالمة.
- زروقي، حكيم .(2020) .دور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري في البلديات، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة.
- براهيمي، سامي .(2021) .الإدارة الإلكترونية في الجزائر: دراسة ميدانية ببلدية بئر مراد رايس، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2.
- قارة، سهيلة .(2020) .التحول الرقمي في القطاع العمومي وآثاره على الشفافية، مذكرة ماجستير، جامعة جيجل.

ثالثاً: مواقع إلكترونية وتقارير دولية

- موقع الحكومة الجزائرية الرسمية) www.el-mouradia.dz :آخر دخول: 20/05/2025).
- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية) www.interieur.gov.dz :آخر دخول: 20/05/2025).
- موقع وزارة الرقمنة والإحصائيات) www.mdn.gov.dz :آخر دخول: 20/05/2025).
- الأمم المتحدة .(2022) .تقرير الحكومة الإلكترونية العالمي، متاح على.www.unpan.org :
- البنك الدولي .(2021) .مؤشرات الحوكمة والتنمية الرقمية، .www.worldbank.org
- موقع الجريدة الرسمية الجزائرية.www.joradp.dz :
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD). (2021). Digital Government Index ، www.oecd.org.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) .(2020) .التحول الرقمي في القطاع العمومي العربي، .www.unescwa.org

ملحق النزاهة العلمية

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوريدي حسين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث سنة ثانية ماستر .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1099300077 والصادرة بتاريخ 2018.07.08 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمنشود .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 19 جوان 2025 .....

توقيع المعني(ة)

بلدية الأربعاء ناث يوس
نظرا لسنة عوس المدلي بإمضاء
بوريدي عبيس
AO3757669
صادرة عن بلدية الأربعاء ناث يوس
2025/11/30

ملخص

ملخص

ملخص:

الإدارة الإلكترونية في الجزائر آلية لتحديث المرفق العام وتحقيق الإصلاح الإداري في ظل التحولات الرقمية المتسارعة على الصعيد الدولي. مبني على منهج تحليلي يستند إلى الأدبيات النظرية والتشريعات، وهو غير مرتبط بتolvimento أدوات ميدانية. سلم إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية، ومقارنتها بمفاهيم قريبة منها مثل الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي. كما استعرض البحث تطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر عبر أربع مراحل، مع تحليل المشاريع الوطنية وأبرز التحديات، مثل ضعف البنية التحتية ونقص التنسيق البيني وقصور التكوين. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر قطعت أشواطًا مهمة لكنها ما تزال تواجه تحديات هيكلية، وقدمت توصيات في مقدمتها تطوير التشريعات، دعم التكوين، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، التحول الرقمي، الحكومة الذكية، تحديث المرفق العام، التشريعات الرقمية.

:Abstract

This study explores e-administration in Algeria as a tool to transform the public sector and reform the administration in the context of rapid global digital changes. The study uses conceptual and analytical approach, examining theoretical texts and legal frameworks without the use of empirical procedures. It introduces the term e-administration, places it in perspective with other associated terms like e-government and digital transformation, and explores its development in Algeria in four phases. It analyzes national action and challenges such as infrastructure limitations, coordination deficiencies, and training deficits. It concludes that despite significant progress, Algeria is faced with structural limitations and recommends renewing legislation, digital training, .improved infrastructure, and increased public-private cooperation

Key-words: E-administration, Digital transformation, Smart government, Public .service modernization, Digital legislation

: Résumé

Cette recherche traite la mise en œuvre électronique dans l'administration algérienne en tant que levier de transformation du service public et de réforme administrative, face à un contexte global des échanges numériques. Elle se situe dans un cadre conceptuel et analytique partant de la littérature théorique et de textes juridiques sans avoir recours aux outils empiriques. L'étude définit la definition de l'administration électronique, la compare à des concepts voisins comme la gouvernance électronique et la transformation numérique, et décrit son développement en Algérie en quatre étapes. Elle examine les projets nationaux et identifie les principaux freins, comme les infrastructures lacunes, le defaillant de coordination et le manque de la formation. Elle conclut que, les progrès obliéés, il demeure des défis structurels et formule des recommandations, qui incluent la modernisation du droit, la formation .numérique, le renforcement des infrastructures et des partenariats public-privé

Mots-clés : Administration électronique, Transformation numérique, Gouvernement intelligent, Modernisation du service public, Législation numériq